مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية المجلد (37) العدد (6)2015
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies - Arts and Humanities Series Vol. (37) No. (6) 2015

علاقةُ الرّتبةِ النّحويّةِ بالمعنى، وبالتّوجيهِ الإعرابيِّ

الدكتور حسين وقاف*
أحمد شريقي**

(تاريخ الإيداع 15 / 7 / 2015. قبل للنشر في 5 / 11 / 2015)

□ ملخّص □

يتناولُ هذا البحثُ علاقةَ الرّتبةِ النّحويّةِ بالمعنى، وبالتّوجيهِ الإعرابيِّ، فبدأَ بالحديثِ عنِ الإعرابِ وأهميّتِهِ، ودورِ سيبويهِ في إظهارِ أثرِ الحركةِ الإعرابيّةِ في المعنى، ومَن جاء بعده، ثمّ تناول البحثُ مصطلحَ الرّتبةِ النحويّةِ عندَ القدماءِ والمحدثِينَ. وتتضمّنَ أيضاً دَوْرَ الرّتبَةِ النَّحْويَّةِ فِي تَوضِيحِ المَعنَى، وعلاقَةَ العَلامَةِ الإعرابيَّةِ فِي ذَلِكَ،فالرّتبةُ هِيَ جُزءٌ مِنْ مَجموعَةٍ تُسمَّى القرائنَ، وهي نوعان؛ الرُّتبةُ المحفوظةُ التي تترتَّبُ فيها الكلماتُ في سلسلةٍ تُفضِي كلٌّ واحِدةٍ إِلَى الأخرَى، فتدلُّ السّابقةُ عَلَى اللّاحقةِ، وتُكمِّلُ الثّانيةُ مَعْنَى الأُوْلَى.والرتبةُ غيرُ المحفوظةِ التي تتميّزُ فيهِ الكلمةُ بحريّةِ الرّتبةِ، والتي يَمْنَحُهَا غَرَضٌ معنويٌّ أو داعٍ بلاغيٌّ السّببَ في تجاوزِ الموقعِ. كما أظهرَ العلاقةَ بينَ الرّتبةِ النّحويّةِ والمعنى؛ فبينَهما علاقةٌ متينةٌ، ويكونُ السّياقُ هو الأساسَ في ترتيبِ الجملةِ، ولتوضيحِ ذلكَ حلّلَ البحثُ مجموعةً منَ الشواهدِ.كما عرضَ البحثُ القيمةَ المعنويّةَ لتغييرِ آخرِ الكلمةِ ، ومَا لَهُ مِن ارتِبَاطٍ وثيقٍ بإظهارِ المعاني المختلفةِ للتّعبيرِ، وارتباط ذلكَ بالتّوجيهِ الإعرابيِّ والرّتبةِ النّحويّةِ؛ معَ إرجاعِ التّوجيهِ الإعرابيِّ إلى أسبابٍ مُتعدّدةٍ.

الكلمات المفتاحيَّة : الرتبة –العلامة الإعرابيّة – التوجيه الإعرابيّ– المعنى – الإعراب.

* أستاذ – قسم اللغة العربيّة – كلية الآداب والعلوم الإنسانيَّة – جامعة تشرين – اللاذقيَّة – سورية .
** ماجستير – قسم اللغة العربيَّة – كلية الآداب والعلوم الإنسانيَّة – جامعة تشرين – اللاذقيَّة – سورية .

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية المجلد (37) العدد (6)2015
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies - Arts and Humanities Series Vol. (37) No. (6) 2015

The Restriction between the linguistic rankwith meaning and inflective guidance

Dr. HusseinWaqqaf*
Ahmad Shreiki**

(Received 15 / 7 / 2015. Accepted 5 / 11 / 2015)

□ ABSTRACT □

This research deals with the relationship between the meaning and the linguistic rank. It starts talking about the idiom of the linguistic standing of a word in a sentence according to the ancient and modern scholars. It also includes the role of the linguistic standing in declaring the meaning and the relation of the linguistic sign in this concern. The linguistic rank is a part in a group called evidences, and it is two kinds: the fixed standingin which the words stand in a series that each one leads to the other. So the antecedent refers to the subsequent and the second word completes the meaning of the first one. And the flexible rank in which the word is characterized with flexibility of the linguistic standing which gives it semantic function or necessity of grammatical cause in exceeding the position. The research shows the relationship between the linguistic standing and the meaning where there is an intimate relation between them, and the whole context is the main base in the sentence order. To clarify this, the research analyses group of quotations. The research also shows the meaningful worth to change the final part the word and the intimate relation by showing the different meanings of the expression and the connection of this withsyntactic guidance and the linguistic rank and with return of the linguistic guidance to many reasons.

Key words :standing - linguistic sign- linguistic guidance- meaning- manifestation.

*Professor; Department Of Arabic Language, faculty Of Arts and Humanities, Tishreen University, Lattakia, Syria.
**Master; Deparment of Arabic Faculty Of Art & Humanities , Tishreen University, Lattakia , Syria.

مُقدّمة:

مِنْ مَيِّزةِ لُغَةٍ عَنْ لُغَةٍ تَرتِيبُها الخاصُّ الَّذي يخضعُ لمجموعَةٍ مِنَ القَوانينَ، وعِنْدَمَا تُخَالِفُ عناصرُ التّركيبِ هذا التّرتيبَ الأصليَّ في السّياقِ، يتقدّم ما الأصلُ فيه أن يتأخّرَ، أو يتأخّرُ ما الأصلُ فيه أن يتقدّمَ؛ لأنَّ ظاهرةَ التّغيّرِ الإعرابيِّ تعطي الكلماتِ قابليّةَ الانتقالِ من مواقعِها، حسب مَا يقتضِي المَعْنَى، هَذَا فِي اللُّغاتِ الإعرابيَّةِ –ومِنْها العَربيَّةُ–، فتُتِيْحُ الرّتبةُ حرّيّةَ الحركةِ بسبب تكفُّلِ الإعرابِ– في أغلبِ الأحيانِ–تحديدَ الوظيفةِ لهَا، فإذا خفي الإعرابُ، وانعدمتِ القرائنُ انتفى ذَلَكَ، ووجَبَ التزامُ الرّتبةِ الّتي تحدّدُ موقعَ الكلمةِ مِنْ بناءِ الجملةِ.

أهميَّة البحث وأهدافه :

يقومُ هذا البحثُ على بيانِ دور الرّتبةِ فِي إيضاحِ المَعنَى، فلها أهمّيةٌ لا يُمكِنُ إطلاقاً التقليلُ منها، ويكونُ لها الأثَرُ البالغُ، والعاملُ الأساسُ فِي تعدُّدِ المعاني. معَ إظهارِ العلاقةِ بينَ الرُّتبةِ والعلامَةِ الإعرابيَّةِ؛ فالعلامةُ تُسهِمُ في تحديدِ الوظيفةِ التّركيبيَّةِ، فتعطي حريَّةَ الحركةِ لأجزاءِ الجملةِ، وعندَ اختفاءِ العلامةِ الإعرابيَّةِ يبرزُ دورُ الرُّتبةِ من حيثُ الالتزامُ.

منهجيَّة البحث :

يقوم هذا البحث على دراسة علاقةِ الرّتبةِ النّحويّةِ بالمعنى، وبالتّوجيهِ الإعرابيِّ،وقد اعتمدْتُ مَنهجَ الاستِقراءِ الدَّقيقِ للُّغةِ، وتسجيلَ المُلاحظاتِ، ثمَّ الدَّرسَ العَمِيقَ لآراءِ العلماءِ الأقدَمِينَ والمُحدَثينَ عَلَى اختلافِها، وتعدُّدِ وجهاتِها؛ مُتَّخِذاً من المنهجِ الوصفيِّ مَنهَجاً أعتمِدُ عَليهِ.

علاقةُ الرّتبةِ النّحويّةِ بالمعنى، وبالتّوجيهِ الإعرابيِّ

أولاً: الإعراب وأهميّته في لغتنا:

مِنْ دونِ أدنى شكٍّ أنَّ العربَ عُرِفَ عنهم اعتزازُهم بلغتِهم، فافتخرُوا بها أيَّ افتخارٍ، وتسابقُوا في التَّغنِّي بها وبجمالِها. ومَا مِنْ شكٍّ أنَّ الإعرابَ هو مِنْ أهمِّ خصائصِ العربيَّةِ، وهنا لا بُدَّ مِنْ تعريفِهِ، قبلَ الكلامِ عَنْ أهميَّتِهِ.

الإعرابُ في اللُّغةِ:

جاءَ في لسانِ العربِ:« رجُلٌ عَرَبيُّ اللِّسانِ إذا كانَ فصيحاً،... ورُوِي عَنِ النَّبيِّ ﷺ أنَّهُ قالَ: "الثَّيِّبُ تُعرِبُ عَنْ نفسِها"؛ أي تفصِحُ ...أَعْرَبَ عَنْهُ لِسانهُ وعَرَّبَ أَي أَبان، وأَفصَحَ، وأَعْرَب عَنِ الرَّجل: بَيَّنَ عَنْهُ... وإنَّما سُمِّي الإعرابُ إعراباً لِتبيينِهِ وإيضاحِهِ»[1]، وجاءَ في تاجِ العروسِ أنَّ الإعرابَ هو: «الإبانةُ والإفصاحُ عَنِ الشَّيءِ...وأفصحَ الصَّبيُّ في منطقِهِ إذا فهِمْتَ ما يقولُ أوَّل ما يتكلَّمُ» [2]. وممَّا جاءَ في القاموسِ المُحيطِ عَنِ الإعرابِ: «ألاّ تلحنَ في

---

(1) ابن منظور، محمّد بن المكرّم، لسان العرب، ط 3، دار صادر، بيروت، 588/1.

([2]) الزبيديّ، محمّد مرتضى الحسينيّ، تاج العروس مِنْ جواهرِ القاموس، تح. عبد الستار أحمد فراج، مطبعة حكومة الكويت، 1385هـ – 1965م، 335/3.

الكلامِ»[1]. وعندَ الاستقراءِ للمعنى اللُّغويِّ لكلمةِ الإعرابِ، وفعلِها "أعربَ" في جميعِ تقلُّباتِهِ، نجدُ مآلَ تلكَ المعاني إلى المعنى الأساسِ، وهو الإبانةُ والإفصاحُ والإيضاحُ والإظهارُ، وَهَذَا يَتَطَلَّبُ عَدَمَ اللَّحْنِ، كي يسلمَ الكلامُ مِنَ الفسادِ.

الإعرابُ في الاصطلاحِ:

تذكرُ المصادرُ النَّحويَّةُ مذهبَينِ للنَّحويِّينَ في مَعنى الإعرابِ الاصطلاحِيِّ :

أحدهما: لفظِيٌّ، وحدَّهُ الفاكهيُّفي شرحِ كتابِ الحدودِ على هذا الاتّجاهِ بأنَّهُ: «أثرٌ ظاهِرٌ أو مُقدَّرٌ يجلِبُهُ العاملُ في آخرِ الكلمةِ حقيقةً أو مجازاً» [2]، فهو مرتبطٌ ارتباطاً وثيقاً بفكرةِ العملِ والقولِ بالعاملِ، وعلى هذا الأساسِ، يكونُ الإعرابُ هو الحركاتُ المبيِّنة عن معاني اللُّغةِ، وليسَ كلُّ حركةٍ إعراباً، كَمَا أنَّهُ ليسَ كلُّ الكلامِ مُعرَبَاً[3]، وهذا ما جعلَ مصطلحَ الإعرابِ يُطلَقُ عَلَى العلامات الإعرابيّةِ، فالسّيوطيُّ في "الأشباهِ والنظائر" يقولُ: «وذهبَ قومٌ إلى أنَّ الإعرابَ عبارةٌ عنِ الحركاتِ، وهو الحقُّ»[4]، وهذا تضييقٌ، فالإعرابُ أوسعُ أنْ يقتَصِرَ على العلامةِ الإعرابيَّةِ الَّتي هي عنصرٌ مُهمٌّ مِنْ مجموعةِ عناصرَ نستطيعُ الوصولُ مِنْ خلالِها إلى الإعرابِ، ولكنّ زوالَها لا يُلْغِي الإعرابَ، فقدْ تزولُ، والإعرابُ بَاق.

والثَّاني: معنويٌّ، فلا يظهرُ في اللَّفظِ، وإنَّما تدلُّ عليهِ الحركاتُ، فما عُدَّ في التَّعريفِ الأوَّلِ إعراباً، كانَ في الثَّاني دالاً عليهِ فقط، فالإعرابُ على هذا الأساسِ –وكما وردَ في شرح كتابِ الحدود للفاكهيّ– هو «تغييرُ أواخرِ الكلمِ لفظاً أو تقديراً؛ لاختلافِ العواملِ الدَّاخِلَةِ عَلَيها لفظاً أو تقديراً» [5]، وَنَسَبَ السِّيُوطِيُّ هَذَا الرَّأيَ إلى ظاهِرِ قولِ سيبويهِ، وكثيرٌ مِنَ المُتأخِّرِينَ، وأوردَ أدلَّةَ كُلِّ فريقٍ، معَ ردودِهِ على مُخالِفيهِ [6]. وواضِحٌ أنَّ هذا الاختلافَ ناشئٌ مِن اختِلافِ زاويةِ النَّظرِ؛ فالنَّحويونَ حينَ جعلُوا الإعرابَ يُنبِئُ عَنِ المعاني، كأنَّهُم قصدُوا الوظائفَ النَّحويَّةَ في إطارِ التَّركيبِ، ولعلَّ ذلكَ ما أشارَ إليهِ العكبريُّ بقولِهِ: «الإعرابُ دخلَ الكلامَ؛ لِيُفرِّقَ بينَ المعاني مِنَ الفاعليَّةِ والمفعوليَّةِ والإضافةِ، ونحو ذلِكَ»[7]، أمَّا في الإطارِ شكلِهِ فالإعرابُ ما يَطرَأُ على أواخرِ ألفاظِهِ؛ أي «الحركات المبيِّنة عن معاني اللُّغةِ، وليسَ كلُّ حركةٍ إعراباً، كَمَا أنَّهُ ليسَ كلُّ الكلامِ مُعرَبَاً» [8].

والإعرابُ بما يُعطي للغةِ والمتكلِّمينَ مِنْ حريَّةٍ ومزايا، يسعى إلى تحقيقِ مجموعةٍ مِنَ الأهدافِ، تُظهِرُ أهميّتَه، منها: 1 . حريَّةُ التَّصرُّفِ في عناصرِ البُنيةِ التَّركيبيَّةِ المُكوِّنةِ للجملةِ العربيَّةِ:

([1]) الفيروز آبادي، محمّد بن يعقوب، القاموس المحيط، بإشراف: محمّد نعيم العرقسوسيّ، مؤسّسة الرسالة، بيروت – لبنان، 1426هـ – 2005م، ص113.

([2]) الفاكهي، عبد اللّه بن أحمد، شرح كتاب الحدود، تح .المتولّي رمضان أحمد الدّميريّ، ط 2، مكتبة وهبة، القاهرة . مصر، 1993م، ص158 . 159. ومِنْ الّذينَ ذهبُوا في هذا الاتّجاهِ ابن هشام في كتابِهِ "شرح شذور الذهب"، ص 54. والأشمونيّ في شرحه على ألفيّة ابن مالك، ص41.

([3])الزّجاجيّ، أبو القاسم، الإيضاح في علل النّحو، تح. مازن المبارك، ط 6، دار النفائس، بيروت . لبنان، 1416هـ . 1996م، ، ص91.

([4])السّيوطي، جلال الدّين، الأشباه والنظائر في النّحو، تح. عبد القادر الفاضلي، ط 1، المكتبة العصريّة، صيدا . بيروت، 1420هـ . 1999م، 83/1.

([5]) شرح كتاب الحدود، ص160.

([6]) ينظر: الأشباه والنظائر في النّحو، 83/1 . 85.

([7])العكبريّ، أبو البقاء عبد الله بن الحسين، مسائل خلافيّة في النحو، ط 1، دار المأمون للتّراث، دمشق، 1429هـ . 2008م، ص89.

([8]) الإيضاح في علل النّحو، ص91.

إنَّ الإعرابَ يوسِّعُ دائرةَ المعاني للمُتكلِّمِ؛ إذْ بواسطتِهِ يستطيعُ المُتكلِّمُ أنْ يُقدِّمَ أو يُؤخِّرَ –معَ اجتنابِ اللَّبسِ–، حيثُ يقتضي المقامُ البلاغيُّ ذلكَ، معَ احتفاظِ الكلمةِ بمدلولِها، فالرُّتبةُ في اللُّغاتِ المبنيَّةُ يُحافَظُ عليها، ولا تُتجَاوزُ، وتسيرُ في نمطٍ واحدٍ، وكذلكَ في العربيَّةِ إنْ فقدْنا الإعرابَ، وانعدَمَتِ القرائنُ، وإلاّ فإنَّ الإعرابَ في العربيَّةِ يمنَحُ القائلَ الحريَّةَ، وقدْ قالَ السِّيرافيُّ في شرحِهِ الكتابَ، في قولِهِ: "ضربَ زيداً عبد اللّه": «إنَّما قدَّمُوا المفعولَ هنا على الفاعلِ لدلالةِ الإعرابِ عليهِ، فلمْ يضرَّ مِنْ جهةِ المعنى تقديمُهُ، واكتسبُوا بتقديمِهِ ضرْباً مِنَ التَّوسُّعِ في الكلامِ؛ لأنَّ في كلامِهم الشِّعرَ المُقفَّى والكلامَ المُسجَّعَ، وربَّما اتَّفقَ أنْ يكونَ السَّجعُ في الفاعلِ، فيؤخِّرُونَهُ. فإذا وقعَ في الكلامِ ما لا يتبيَّنُ فيهِ الإعرابُ في فاعلٍ ولا مفعولٍ، قُدِّمَ الفاعلُ لا غيرَ، كقولِهِم: "ضربَ عيسى موسى"، فعيسى هو الفاعلُ لا غيرَ. وإنْ كانَ الإعرابُ في أحدِهما جازَ التَّقديمُ والتَّأخيرُ، كقولِهم: "ضربَ زيداً عيسى وضربَ عيسى زيداً "» [1]. ووضَّحَ الدّكتور فاضل السَّامرَّائيّ كيفَ يُعطي الإعرابُ السّعةَ في الكلامِ مِنْ خلالِ المثالِ الآتي، الّذي نستطيعُ أنْ نجعلَهُ بصورٍ مُتعدِّدةٍ واضحة المعنى، وهو:

ظنَّ خالدٌ مُحمَّداً مُسافراً	مُسافِراً محمَّداً ظنَّ خالدٌ
خالدٌ ظنَّ محمّداً مُسافراً	ظنَّ مُحمَّداً مُسافِراً خالدٌ
محمَّداً ظنَّ خالدٌ مُسافراً	ظنَّ مُسافِراً خالدٌ محمَّداً
مُسافِراً ظنَّ خالدٌ محمَّداً	مُسافِراً ظنَّ محمَّداً خالدٌ
مُحمَّداً مُسافِراً ظنَّ خالدٌ	

فهذهِ الصُّورُ لتعبيرٍ واحِدٍ، وكانَ المعنى واضحاً فيها جميعها، فكلُّها الظَّانُّ فيها خالِدٌ، وقدْ عُرِفَ ذلكَ مِنَ الضَّمَّةِ الَّتي يحملُها الاسمُ، فهو الفاعلُ فيها كلُّها، ويقابلُ كلَّ هذهِ الصُّورِ في الإنكليزيَّة تعبيرٌ واحِدٌ:

Khalid thought that Mohamed was traveling

فأعطى الإعرابُ حريَّةً في التَّعبيرِ وسعةً لا تمتلكُها اللُّغاتُ المبنيَّةُ[2].

2. دورُهُ في تنوُّعِ المعاني:

فكثيرٌ مِنَ الكلماتِ إذا لحقَها تغييرٌ في الإعرابِ أدَّى ذلكَ إلى تغييرٍ في المعنى، وسيبويهِ في(الكتابِ) –وهو أقدمُ ما وصلَ إلينا– كانَ يُرجِّحُ وجهاً إعرابيّاً على آخرَ، وعلَّةُ التَّرجيحُ عائدٌ إلى المعنى، وما يُريدُهُ المُتكلِّمُ، فالإعرابُ هو المُبينُ عنِ هذا المُرادِ، والمُوضِّحُ للغاياتِ، والكاشفُ عنِ المعنى، ومِنْ ذلكَ سؤالُهُ الخليلَ عَنْ قولِهِ:" إنْ تأتني فتحدثَني أحدِّثْك"، "وإنْ تأتني وتُحدّثَني أحدّثْكَ"، فقالَ: هذا يجوزُ، والجزمُ الوجه. ووجهُ نصبِهِ على أنّهُ حملَ الآخر على الاسمِ، كأنّهُ أرادَ إنْ يكن إتيانٌ فحديث أُحدثْكَ، فلمّا قبُحَ أنْ يردَ الفعل على الاسمِ نوى أن؛ لأنَّ الفعلَ معها اسم. وإنّما كانَ الجزم الوجه لأنّه إذا نصبَ كانَ المعنى معنى الجزم فيما أراد من الحديثِ، فلمّا كان ذلكَ كان أن يحمل على الذي عمل فيما يليه أولى؛ وكرهوا أن يتخطّوا به من بابه إلى آخر إذا كانَ يريد شيئاً واحداً[3].

وقدْ أشارَ الفرَّاءُ مِنْ عنوانِ كتابِهِ (معاني القرآن) إلى المعاني المُرتبِطةِ بقوانينِ العربيَّةِ وعللِ الإعرابِ، فظهرَ اهتمامُهُ بالقراءاتِ القرآنيَّةِ والتّوجيهِ الإعرابيِّ لكلِّ قراءةٍ، وربط ذلكَ بالمعاني الَّتي تُوجِّهُ لها كلُّ قراءةٍ ، وبانَ ذلكَ مِنَ

([1])السّيرافيّ، أبو سعيد، شرح كتاب سيبويه، تح. رمضان عبد التَّوَّاب، الهيئة المصريَّة العامَّة للكتاب، 1990م، 14/1.

([2]) ينظر: السّامرّائيّ، فاضل صالح، الجملة العربيّة والمعنى، ط 1، دار الفكر ناشرون وموزّعون، المملكة الأردنيّة الهاشميّة . عمّان، 1428هـ . 2007م، ص48 . 49.

([3]) ينظر: سيبويه، عمرو بن عثمان، الكتاب، تح. عبد السلام هارون، د.ط، عالم الكتب، بيروت، د.ت، 88/3.

البدايةِ في سورةِ الفاتحةِ أنَّ الفرّاءَ في ذكرِهِ للقراءاتِ المُختلِفَةِ للآيةِ الواحِدةِ، لم يُبدِ اهتمامَهُ إلاَّ بما يتعلَّقُ الإعرابِ، وهذا واضحٌ في كتابِهِ، إذْ أطالَ القولَ في "الحمد"، وذكرَ فيها القراءاتِ الثَّلاثَ؛ لأنَّها مُرتَبِطةٌ عندَهُ بالإعرابِ وتوجيهاتِهِ، في حين لمْ يتعرَّضْ لكلمةِ "مالك"، والَّتي جاءَ فيها قراءتانِ "مالك"، و"مَلِك"، لأنَّهما غيرُ مُرتَبِطَتَينِ بالإعرابِ [1]. وأمَّا أبو القاسم الزجَّاجيّ فقدْ أكَّدَ على الصِّلةِ بينَ الإعرابِ والمعنى بقولِهِ: «إنَّ الإعرابَ دالٌّ على المعاني»[2].وأوضحَ ابنُ جنِّي الهدفَ مِنْ تصنيفِ كتابِهِ "الخصائص" في قولِهِ: «ليسَ غرضُنا فيهِ الرَّفع والنَّصب والجرّ والجزم؛ لأنَّ هذا أمرٌ قدْ فُرِغَ في أكثرِ الكُتُبِ المُصنَّفةِ فيهِ منهُ، وإنَّما هذا الكتابُ مبنيٌّ على إثارةِ معادنِ المعاني، وتقريرِ حالِ الأوضاعِ والمبادِي، وكيفَ سرَتْ أحكامُها في الأحناءِ [3] والحواشِي»[4]. وانطلاقاً مِنَ هذا المنهاجِ جاءَ تعريفُهُ للإعرابِ بأنَّهُ: «هو الإبانةُ عَنِ المعاني بالألفاظِ ، ألا ترى أنَّكَ إذا سمعْتَ "أكرمَ سعيدٌ أباهُ" و "شَكَرَ سعيداً أبوهُ"، عَلِمْتَ برفعِ أحدِهما ونصبِ الآخرِ الفاعلَ مِنَ المفعولِ، ولو كانَ الكلامُ شَرْجاً [5] واحِداً، لاستبهمَ أحدُهما مِنْ صاحبِهِ» [6]، فالإعرابُ عندَهُ هو الموضِّحُ، ولا يَنظُرُ إليهِ عَلَى أنَّهُ علاماتٌ لفظيَّةٌ فحسبُ، بلْ رَبَطَ ذلكَ بإيضاحِ المعاني وضبطِ الإبانةِ عنهُ على وجهِ الصِّحَّةِ دونَ لبْسٍ أو خَلَلٍ.

والإعرابُ عندَ ابنِ فارسٍ هو الأداةُ الأهمُّ الَّتي يستطيعُ العربيُّ مِنْ خلالِها التَّفريقِ بينَ المعاني، حينَ قالَ: «الإعرابُ الّذي هو الفارِقُ بينَ المعاني المُتكافئةِ في اللَّفظِ، وبِهِ يُعرَفُ الخبرُ الَّذي هو أصلُ الكلامِ، ولولاها ما مُيِّزَ فاعِلٌ مِنْ مفعولٍ، ولا مُضافٍ مِنْ مَنعوتٍ، ولا تَعجُّبٌ مِن استفهامٍ، و لا صدرٌ مِنْ مصدرٍ، و لا نعتٌ مِنْ تأكيدٍ» [7]. والخطابُ الَّذي يقعُ بهِ الإفهام مِنَ القائلِ–المُرسِل– والفهم مِنَ السَّامعِ–المُتلقِّي– كَمَا يَرَى ابنُ فَارِسٍ، يُحتاجُ إلى الإعرابِ في ذلكَ؛ لأنَّ «بِهِ تُميَّزُ المعاني، ويُوقَفُ على أغراضِ المُتكلِّمينَ، وذلكَ أنَّ قائلاً –لو قالَ: "ما أحْسَنَ زَيْدٌ" غيرَ مُعرَبٍ، أو "ضربَ عمرٌ زَيدٌ" غيرَ مُعرَبٍ– لمْ يُوقَفْ على مُرادِهِ، فإذا قالَ :"ما أحسنَ زيداً"، أو "ما أحسَنُ زيدٍ"، أو "ما أحسنَ زيدٌ"، أبانَ بالإعرابِ عَنِ المعنى الَّذي أرادَهُ» [8]، وأبو عمرو الدَّاني يقولُ: «وذلكَ مِنْ حيثُ كانَ الإعرابُ داخلاً لإفادةِ المعاني»[9].

3 . منحُ الحيويَّةِ للُّغةِ، وإزالةُ اللَّبسِ:

يعودُ إلى الإعرابِ الفضلُ في كثيرٍ مِنَ الحالاتِ إلى عدمِ الوقوعِ في اللَّبسِ؛ فاللُّغةُ – كما مرَّ– ليسَتْ جامدةً، فهناكَ التَّقديمُ والتَّأخيرُ في عناصرِ الجملةِ، ولولا الإعرابُ لآلَ الأمرُ إلى اللَّبسِ في الكلامِ أو جمودِ العربيَّةِ في تراكيبِها، وقتلِ الطَّاقةِ الكامنةِ فيها، ولعلَّ أسلوبَ التَّقديمِ والتَّأخيرِ في العربيَّةِ أصدقُ دليلٍ على أهمِّيَّةِ الإعرابِ، الَّذي

([1]) ينظر:الفرّاء، أبو زكريّا يحيى بن زياد، معاني القرآن، تح.أحمد يوسف النّجاتي محمّد علي النّجار. عبد الفتّاح إسماعيل الشلبيّ ، ط1، دار المصريّة للتّأليف والتّرجمة، مصر، د.ت، ص 3 . 8.

([2]) الإيضاح في علل النّحو، ص72.

([3]) الأَحْنَاء: هي الجَوانِب. لسان العرب، 206/14.

([4])ابن جنّي، أبو الفتح عثمان، الخصائص، ط4، الهيئة المصريّة للكتاب، د.ت، 32/1.

([5]) الشَّرْج: الضَّرْب؛يُقَالُ: هُما شَرْجواحدٌ،وَعَلَى شَرْجوَاحِدٍ، فذلكَ بمعنى ضَرْبوَاحِد . لسان العرب، 307/2.

([6]) الخصائص، 35/1.

([7])ابن فارس، أحمد، الصَّاحبيّ، تح.السيّد أحمد صقر، د.ط، دار إحياء الكتب العربيّة، القاهرة، د.ت، ص 76.

([8]) المصدر السَّابق، ص309.

([9])الدّانيّ، عثمان بن سعيد، المحكم في نقط المصاحف، تح.جمال الدّين محمّد شرف، ط 1، دار الصّحابة للتّراث، طنطا، 1428هـ . 2008م، ص60.

لولاهُ لأصبَحَتِ اللُّغةُ جامِدة، ولَفقدَتْ حرِّيَّتَها في التَّعبيرِ، وقدرتَها على التَّفنُّنِ في القولِ [1]، وقدْ وضَّحَ البحثُ أهمّيّةَ الإعرابِ وعلاماتِهِ في منعِ اللَّبْسِ، والعلاقةَ بينَ الإعرابِ وعلاماتِهِ والرُّتبةِ النَّحويَّةِ مِنْ قبلُ.

4. الهدفُ الأساسُ هو الحفاظُ على القرآنِ الكريمِ:

القرآن هو النَّصُّ المُعتَمَدُ عليهِ في تقعيدِ القواعدِ واستنباطِ الأحكامِ، ولذلكَ يُحتَاجُ إلى فهمِ معانيهِ، وخيرُ السُّبلِ لذلكَ هو الإعرابُ، ولقدْ عدَّ العُكبريُّ الإعرابَ أنَّ «أقوم طريقٍ يُسْلَكُ في الوقوفِ على معناهُ، ويُتوصَّلُ بهِ إلى تبيينِ أغراضِهِ ومغزاهُ، معرفةُ إعرابِهِ» [2]، فالإعرابُ هو وسيلةُ فهمِ القرآنِ الكريمِ، الَّذي نزلَ بلسانٍ عربيٍّ مبينٍ، وهو الأداةُ للوصولِ إلى معرفةِ أساليبِهِ. وعلى هذا الأساسِ اعتمدَ ابنُ مُجاهدٍ في التّمييزِ بينَ العالِمِ بالقراءاتِ والحافظِ؛ فالإعرابُ مِنْ أهمِّ الوسائلِ الَّتي تُسهِمُ في ضبطِ القراءاتِ، وفهمِ معانيها، وضبطِ نقلِها، فيقولُ: « فمِنْ حملةِ القرآنِ المُعربُ العالِمُ بوجوهِ الإعرابِ والقراءاتِ، العارفُ باللُّغاتِ ومعاني الكلماتِ، البصيرِ بعيبِ القراءاتِ، المُنتقِدُ للآثارِ، فذلكَ الإمامُ الَّذي يفزَعُ إليهِ حُفَّاظُ القرآنِ في كلِّ مصر مِنَ أمصارِ المُسلِمينَ. ومنهم مَنْ يُؤدِّي ما سمعَهُ ممَّنْ أخذَهُ عنهُ ليسَ عندَهُ إلاَّ الأداء لِما تعلَّم، لا يعرِفُ الإعرابَ ولا غيرَهُ، فذلكَ الحافِظُ، فلا يلبَثُ مثلُهُ أنْ ينسى إذا طالَ عهدُهُ، فيضيعَ الإعرابُ لشدَّةِ تشابهِهِ، وكثرةِ فتحهِ وضمِّهِ وكسرِهِ في الآيةِ الواحِدةِ؛ لأنَّهُ لا يعتمِدُ على علمٍ بالعربيَّةِ، ولا بصرٍ بالمعاني يرجعُ إليهِ»[3].

سيبويه والحركات الإعرابيّة:

لقد بَيَّنَ سيبويهِ فِي بَابِ مَجارِي أواخِرِ الكَلِمِ مِنَ العربيَّةِ ألقابَ الإعرابِ والبِناءِ، مَعَ أنَّ شَكْلَ العَلامَةِ لا تَختَلِفُ، فإذَا لَزِمَتْ آخرَ الحَرْفِ دُونَ تَغييرٍ كَانَتْ علامةَ بناءٍ، وإذا تغيَّرَتْ تبِعاً لِتغيُّرِ العَامِلِ، فهي علامَةُ إعرابٍ، يقول: «وهي–أواخر الكلم– تَجري عَلَى ثمانيةِ مَجَارٍ :عَلَى النَّصْبِ والجَرِّ والرَّفْعِ والجَزْمِ، والفَتْحِ والضَّمِّ والكسْرِ والوقْفِ، وهذهِ المَجَارِي الثَّمانيّةُ يَجمَعُهُنَّ فِي اللَّفْظِ أربعةُ أضرُبٍ: فالنَّصبُ والفتْحُ فِي اللَّفْظِ ضَرْبٌ واحِدٌ، والجَرُّ والكسْرُ فيهِ ضَرْبٌ واحِدٌ، وكذلكَ الرَّفْعُ والضَّمُّ، والجَزْمُ والوقْفُ، وإنَّمَا ذَكَرْتُ لكَ ثمانيةَ مَجَارٍ؛ لأفْرقَ بينَ مَا يدخلُهُ ضَرْبٌ مِنْ هَذِهِ الأربعةِ لِمَا يَحْدُثُ فيهِ العامِلُ، وليسَ شيءٌ مِنْهَا إلاّ وهو يَزُولُ عَنْهُ، وبين مَا يُبنَى عليهِ الحَرفُ بناءً لا يَزُولُ عنهُ لِغيرِ شيءٍ، أَحدثَ ذلكَ فيهِ مِنَ العَوامِلِ، الَّتِي لكُلِّ عامِلٍ منهَا ضَربٌ مِنَ اللَّفظِ فِي الحَرْفِ، وذِلكَ الحَرفُ حَرْفُ الإعرابِ، فالرَّفْعُ والجَرُّ والنَّصْبُ والجَزْمُ لِحروفِ الإعرابِ»[4].

ويُمكِنُنَا أَنْ نَلْحَظَ مِنْ هَذَا النَّصِّ:

1 . أنَّ سيبويهِ استَخدمَ هذهِ الألقابَ استِخداماً يدَلُّ عَلَى النُّضْجِ فِي الاستِعمَالِ، بِذكرِهَا كامِلَةً، بِإِضَافَةِ مُصْطَلَحِ الوقْفِ، الَّذِي أَغْفَلَهُ أَبُو الأَسودِ فِي الرّوايةِ عنهُ.

2 . وَأَنَّهُ ذَكَرَ مُصْطلحَ الوَقْفِ فيهِ، في حِين أَنَّهُ ذَكَرَ بعدَ ستَّ عشْرَةَ صَفحَةً مِنْ هَذَا القَوْلِ مُصْطَلَحَ السّكونِ، بقولِهِ: «ولَمْ يُسكِّنُوا آخِرَ فَعَلَ»[5]، وَبِذَلِكَ يَكُونُ قَدْ نَوَّعَ في الاستخدامِ بين مصطلحَي الوقفِ والسّكونِ فِي كتابِهِ.

([1]) ينظر: مطلوب، أحمد، بحوث لغويَّة، ط1، دار الفكر، عمَّان . الأردن، 1987م، ص35 . 37.

([2]) مقدّمة كتاب التّبيان في إعراب القرآن.العُكبريّ، أبو البقاء عبد الله بن الحسين، التّبيان في إعراب القرآن، تح. مكتب البحوث والدّراسات، دار الفكر، بيروت . لبنان، 1421هـ . 2001م، ص7.

([3]) ابن مجاهد، أحمد بنموسى، كتاب السَّبعة في القراءات، تح. شوقي ضيف، ط2، القاهرة، 1980م، ص45.

([4]) الكتاب، 13/1.

([5]) المصدر السابق، 16/1.

3 . وأنَّهُ دَلَّ عَلَى ارتِباطِ حُدُوثِ علاماتِ الإعرابِ فِي آخِرِ الكَلِمِ المُعربةِ بالعوامِلِ.

وأظْهر سيبويه في كتابهِ قِيمةَ الحركةِ الإعرابيَّةِ، ومَا يَنتِجُ عَنْ تَنوّعِها مِنْ تَنَوُّعٍ فِي المَعَانِي وتعدُّدٍ فِي الأغراضِ، مُظْهِراً دورَ السِّياقِ فِي ذلكِ؛ إذْ بتغيُّرِ الموقِعِ الإعرابِيِّ تتنوَّعُ المَعانِي وتتعدَّدُ الدّلالاتُ، وبِها يُفْصِحُ عَنْ غَاياتِ الكَلامِ، ويُوقَفُ على أغراضِ المُتكلِّمِين؛ فكِتابه لا يَخلُو مِنَ التَّحليلاتِ النَّحويَّةِ الَّتِي تُظهرُ دورَ العلامةِ الإعرابيَّةِ في توجيهِ المعانِي الدّلاليَّةِ، فقدْ علَّقَ علَى بيتِ امرئِ القيس:

فلو أنّ ما أسعى لأدنى معيشة كفاني ولم أطلبْ قليلٌ من المال[1]

بقولِهِ: «إنَّمَا رفَعَ؛ لأنَّهُ لمْ يجعلِ القليلَ مَطْلُوباً، وإنَّمَا كَانَ المَطلوبُ عندَهُ المُلْكَ، وجعلَ القليلَ كَافياً، ولو لمْ يُرِدْ ذلك، ونصبَ؛ فَسَدَ المَعنَى»[2].

وسارَ كثيرٌ من العلماء على نهجِ سيبويه؛ فاعتمدَ الزَّجّاجُ عَلَى العَلامَةِ الإعرابيَّةِ في بيانِ حُكْمٍ فِقهيٍّ مُستَمدٍّ مِنْ قولِهِ عَزَّ وَجَلَّ: **﴿وأتمّوا الحجَّ والعمرةَ لله ﴾**[3]، إذْ «يَجوزُ فِي ﴿**والعمرة**﴾النَّصْبُ والرَّفْعُ، والمَعنَى فِي النَّصْبِ"أتمُّوهُما"، والمعنَى فِي الرَّفْعِ"وأتمُّوا الحَجَّ، والعمرةُ لله"؛ أي هي ممَّا تَتَقَرَّبون بِهِ إلَى اللَّهِ عَزَّ وجَلَّ، وليسَ بفرْضٍ» [4].وفي معانِي القرآنِ للنَّحَّاسِ نَجِدُ أنَّ العلامَةَ الإعرابيَّةَ ساعدَتْ على توسيعِ الحُكْمِ و تضييقِهِ، ففِي قولِهِ تعالَى: **﴿وإنْ كانَ ذو عُسرةٍ فنظرةٌ إلى ميسرةٍ، وأن تصدّقوا خيرٌ لكم إنْ كنتم تعلمون ﴾**[5]،اختَلَفَ العلماءُ؛ فقراءةُ﴿**ذو**﴾مَرفوعةً تَجعلُ المَعنى" وإنْ وقَعَ ذو عُسْرَةٍ مِنَ النَّاسِ أجمعينَ أو كَانَ فيمَنْ تطالبونَ أو تُبايُعونَ ذُو عُسْرَةٍ"، وأمَّا قراءةُ النَّصْبِ فتجعلُها فِي الرِّبا خاصّةً، بمعنى "وإن كانَ الّذي عليهِ الرِّبَا ذا عُسرةٍ"[6].

ومِنْ كُلِّ مَا تقدَّمَ يَظْهَرُ أنَّ إجْمَاعاً يَكادُ يَكونُ تَامّاً بينَ النَّحْوِيِّينَ القدامى عَلَى اختِلافِ مَدارسِهم أو اتّجاهاتِهم؛ يُثْبِتُ قيمةَ العلامَةِ الإعرابيَّةِ فِي كَشْفِ الفُروقِ المَعنويَّةِ الدَّقيقةِ للتَّراكِيبِ اللُّغويَّةِ وإزالةِ اللَّبْسِ الّذي يُؤدِّي إلى سُوءِ الفَهْمِ فِي كثيرٍ مِنَ الأوقاتِ؛ نظراً لِغموضِ المُرادِ بسببِ سوءِ النُّطْقِ الصَّحيحِ للعلامَاتِ الإعرابيَّةِ، ولارتباطِها الوثيقِ بالمَعانِي الَّتِي تَختلِفُ باختلافِهَ

ثانياً: الرّتبةُ النحويّةُ عندَ القدماءِ والمحدثِينَ:

الرّتبةُ عندَ القدماءِ:

أولى سيبويهِ التّرتيبَ عنايةً كبيرةً واهتماماً واسعاً، مع عدمِ ذكرِهِ صراحةً لمصطلحِ الرّتبةِ، فهو يقرّرُ أنّ هناكَ مواقعَ أصليّةً لا يمكنُ مخالفتُها، فمرتبةُ المبتدأ مُقدَّمةٌ على الخبرِ، ويُصرِّحُ بذلكَ «فالمبتدأُ الأوّلُ، والمبنيُّ ما بعدَه عليهِ »[7]، وجعلَ مِن ذَلكَ حَدّاً[8]، فكأنَّهُ يُرِيدُ أنْ يُعطيَ كلَّ كلمةٍ موقعَها؛ كَي لا تختلطَ بغيرِها، وكانَ سيبويهِ مِن أوائلِ الّذين

([1]) امرؤ القيس، ابن حجر الكنديّ، الدّيوان، دار صادر، بيروت، 1421هـ . 2000م، ص145.

([2]) الكتاب، 79/1.

([3]) البقرة، الآية (195).

([4]) الزّجّاج، أبو إسحاق إبراهيم، معاني القرآن وإعرابه، ط1، عالم الكتب، بيروت، 1408 هـ . 1988 م، 266/1.

([5]) سورة البقرة، الآية (279) .

([6]) النّحاس، أحمد بن محمّد، معاني القرآن، تح. محمد علي الصّابونيّ ، ط1، جامعة أمّ القرى، مكّة المكرّمة، 1409هـ،311/1 . 312.

([7]) الكتاب،126/2

([8]) ينظر: المصدر السّابق، 127/2. والحدُّ لغةً: الفصلُ بينَ الشّيئينِ؛ لئلا يختلطَ أحدُهما بالآخرِ، أو لئلا يتعدّى أحدُهما على الآخرِ. لسان العرب، 140/3.

الّذين أكّدُوا على أهمّيةِ التّقديمِ والتّأخيرِ، فأعطى تفسيراً لهذهِ الظّاهرةِ، فقال: « كأنّهم إنّما يقدّمونَ الّذي بيانُه أهمُّ لهُم، وهم ببيانِه أغنى، وإنْ كانَا جميعاً يُهِمّانِهم، ويَعْنِيانهم »[1].وجعلَ المبرّدُ مَنْ تصرّفِ العاملِ سبباً يُسْمحُ من خلالِهِ تجاوزُ القواعدِ الأصليّةِ للوظائفِ النّحويّةِ، ومِنْ جُمودِ العاملِ سبباً للالتزامِ بتلكَ القواعدِ منْ دونِ ذكْرِ مصطلحِ الرّتبة، وذلكَ في قولِه: «وهذا قولٌ مغْنٍ في جميعِ العربيّةِ، كلُّ مَا كانَ مُتصرِّفاً عَمِلَ في المقدَّمِ والمؤخَّر، وإنْ لمْ يكنْ مُتصرِّفاً لمْ يفارقْ موضعَهُ؛ لأنَّهُ مُدْخَلٌ على غيرِه» [2]. وأَظُنُّ أنَّ المبرّدَ لم يُعطِ حُكْماً مُغنياً كما قالَ؛ إذْ يجوزُ أنْ يتقدّمَ المخصوصُ بالمدحِ أَو الذمِّ على الفعلِ والفاعلِ، معَ أنَّ " نِعْمَ، و بِئْسَ" فعلانِ جامدانِ [3].وظهرَ مصطلحُ المرتبةِ عندَ ابنِ السَّرَّاجِ، كمَا فِي قولِهِ:« أَمَّا تقديمُ المضْمَرِ عَلَى الظّاهرِ الّذي يَجُوزُ في اللّفظِ فهوَ أَنْ يكونَ مقدّماً في اللّفظِ مُؤخَّراً في معنَاهُ و مَرتبتِهِ، وذلكَ نحو قولِكِ: " ضَربَ غلامَهُ زيدٌ" كانَ الأصلُ " ضَرَبَ زيدٌ غلامَهُ" فقدّمْتَ ونيّتُكَ التّأخير، ومرتبةُ المفعولِ أن يكونَ بعدَ الفاعلِ» [4]. ولكنْ لا بدَّ من التركيزِ على context، فما كانَ سياقه جيّداً، فاللفظ يحملُ المعنى، والمعنى يحملُ اللفظ، ومن دون ذلك لا أهميّةَ للتقديم والتأخير، لأنَّ الجملةَ إبداعٌ نحويٌّ.

وكذلكَ الأمرُ عندَ أبي القاسمِ الزّجّاجيّ في بابِ " القولِ في الاسمِ و الفعلِ والحرفِ، أيّهما أسبقُ في المَرتَبَةِ والتّقدّمِ"[5]. وذَكَرَ ابنُ جنّي مصطلحَ الرّتبةِ في بابِ "نقض المراتبِ إذا عرضَ هناكَ عارضٌ"، حيثُ يقولُ:« مِنْ ذَلكَ امتناعُهم مِنْ تقديمِ الفاعلِ في نحوِ" ضَرَبَ غَلامُهُ زيداً "، فهذا لم يمتنعْ مِن حيثُ كانَ الفاعلُ ليسَ رتبتُهُ التّقديمَ، وإنَّمَا امتنعَ لِقرينةٍ انضمَّتْ إليهِ، وهي إضافةُ الفاعلِ إلى ضميرِ المفعولِ، وفسادُ تقدّمِ المضمرِ على مُظهَرِه لفظاً ومَعنى»[6].وفِي الفصلِ الثّاني مِنْ كتابِ الجملِ في النّحوِ لأبي بكرٍ عبدِ القاهرِ الجرجانيِّ فيهِ عنوانٌ هو: "التّرتيبُ بينَ بينَ الفاعلِ والفعلِ"[7]، وفي كتابِهِ "دلائل الإعجاز" أَكَّدَ «أنَّ اللّفظَ تَبَعٌ للمعنى في النّظْمِ، وأَنَّ الكَلِمَ تترتَّبُ في النّطقِ بسببِ ترتُّبِ معانِيهَا في النَّفسِ، وأنَّها لو خَلَتْ مِنْ معانِيها حتّى تتجرَّدَ أصواتاً وأصداءَ حروفٍ، لَمَا وقَعَ في ضميرٍ، ولا هَجَس في خاطرٍ أنْ يجبَ فيها ترتيبٌ و نظمٌ، وأنْ يُجْعَلَ لَهَا أمكنةٌ ومنازلُ، و أَنْ يجبَ النّطقُ بهذهِ قبلَ النّطقِ بتلك»[8]، فتغيُّرُ الرُّتَبِ لا يكونُ اعتباطاً، وإنّما رَبَطَ عبدُ القاهرِ الجرجانيّ النّظمَ بالمعنى الذي يُعطي الجملةَ مَبْنَاهَا

([1]) الكتاب، 34/1.

([2])المبرّد، أبو العبّاس، المقتضب، تح. محمّد عبد الخالق عضيمة، ط 3، لجنة إحياء التّراث الإسلاميّ، القاهرة، 1415 هـ . 1994م، 190/4.

([3]) ينظر: حسن، عبّاس، النّحو الوافي، ط 14، المعارف، القاهرة، د. ت، 377/3. وينظر: السّامرّائيّ ، فاضل صالح، معاني النّحو، ط 3، دار الفكر، عمّان – المملكة الأردنيّة، 1429هـ . 2008م، 263/4.

([4])ابن السّرّاج، أبو بكر محمّد بن سهل، الأصول في النّحو، تح.عبد الحسين الفتلي، ط 4، مؤسّسة الرّسالة ناشرون، بيروت . لبنان، 1420هـ .1999م، 238/2.

([5]) ينظر: الإيضاح في علل النّحو، ص83.

([6])الخصائص،293/1 . 294.

([7]) الجرجانيّ، عبد القاهر بن عبد الرّحمن، الجمل في النّحو، ط 1، دار الكتب العلميّة، بيروت – لبنان، 1410 هـ . 1990م، ص60.

([8])الجرجانيّ، عبد القاهر بن عبد الرّحمن، دلائل الإعجاز، اعتنى به. علي محمّد زينو، ط 1، مؤسسة الرّسالة ناشرون، بيروت . لبنان، 1426هـ . 2005م، ص58.

الشَّكليِّ مِنْ حيثُ التّقديمُ والتّأخيرُ .وتكلّمَ ابنُ الأنباريّ عن المرتبةِ في أفعالِ الظّنّ [1]، وكانَ ظهوُر الرّتبةِ عندَ العكبريِّ ظهوراً مُلفِتاً[2]، ثمَّ تَتَالَى ظُهورُ المصطلحِ عندَ العلماءِ[3].

ومِنْ هنَا، فَإنَّ مُصْطلحَ الرُّتبةِ لم ينلِ الانفرادَ بالتّأليفِ منَ العلماءِ القدماءِ، وإنّما أخذَ يتطوّرُ في كتبِهم، فالمتتبّعُ يجدُ عدمَ استخدامهِ بدايةً، وإن كانَ قدْ أُلمِحَ إليهِ بدءاً من سيبويهِ ومنْ جاءَ بعدهُ، حتّى ظهرَ وشاعَ، وتكونُ الرّتبةُ والمرتبةُ والتّرتيبُ مصطلحاتٍ أرادوا بها موقعَ الكلمةِ الذي إمّا أنْ يثبتَ، فتُسلَب من الكلمةِ الحريّةَ، أو أَنْ يَتَميَّزَ الموقعُ بالحريّة، فتُعطَى الكلمةُ القدرةَ على التّقديمِ والتّأخيرِ.

الرّتبةُ عندَ المَحدَثِينَ:

لقد أتَى حديثُ النّحويّينَ القدماءِ عنِ الرّتبةِ عَرَضاً مُتفرّقاً في أبوابِ النّحو؛ وذلكَ ضمنَ ما تناولونَهُ في أحكامِ المبتدأِ معَ الخبرِ، والفعلِ معَ الفاعلِ، والعاملِ معَ معمولِهِ على اختلافِ أبوابِهِ، مِنْ دونِ أنْ يُوجَدَ حديثٌ مُستَقِلٌّ عنَها، وهذا مَا أدَّى إلى ظُهورِهِ مُشَتّتَ الأجَزاءِ ومُفرَّقَ الأوصالِ. والغالبُ أنَّ المُحْدَثِينَ لَمْ يختلِفُوا كثيراً على ما جاءَ بِهِ القدماءُ، مع ظهورِ بعضِ الآراءِ الّتي تمثّلُ أصحابَها.فيرى الدّكتور مازنُ المبارك أنَّ البلاغيّينَ« تَعَرَّضُوا لنظامِ الجملةِ وموضعِ المُسند إليهِ، ومواضعِ تقديمِهِ وتأخيرِهِ وذِكْرِهِ وحَذْفِهِ... وذكرُوا لِذَلكَ دواعيَ، عدّدَهَا عِلْمُ المعانِي، ولكنَّ أحدَاً منهُم لمْ يستطِعْ أنْ يضعَ للجملةِ العربيّةِ قانوناً»[4]، ولعلَّ هذا القانونَ هو الذي قصدَهُ الدّكتور إبراهيم أنيس، فبعضُ اللّغات–كما كما يرى– تجعلُ لكلماتِها حجراتٍ ثابتةً، فَللفِعلِ مَوضِعٌ لا يخالفُهُ، وكذلكَ للفاعلِ والمفعولِ بِهِ،... [5]، وأنكرَ الدّكتور مازنُ المبارك وجودَه في العربيّةِ، إذْ لا يُوجَدُ موضعٌ ثابتٌ يمنعُ الفاعلَ أو المفعولَ أنْ يتقدّمَ أو يتأخّرَ [6]. فَلِكُلِّ لفظٍ فِي اللّغةِ العربيّةِ موقعُهُ الأصليُّ في تركيبِ الجملةِ العربيّةِ، هذا الموقعُ الأصليُّ هو« المقصودُ بالرّتبةِ في الدّراسةِ النّحويَّةِ، الّذي يَجِبُ أنْ تَتَّخِذَهُ الوظيفةُ النّحويّةُ بالنّسبةِ للوظائفِ الأخرى المرتبطةِ بها بعلائقَ نحويّةٍ تركيبيّةٍ» [7]، وفي حالاتٍ معيَّنةٍ، ولعواملَ متعدّدةٍ تخالفُ عناصرُ التّركيبِ ترتيبَها الأصليَّ في السِّياقِ، فَيتقدَّمُ ما الأصلُ فيهِ أنْ يتأخّرَ، أو يتأخّرُ ما الأصلُ فيه أنْ يتقدَّمَ، وأدّى ذلك إلى ظهورِ مصطلَحَي الرّتبةِ المحفوظةِ، وغيرِ المحفوظةِ؛ فالمحفوظةُ هي حالةُ الثّبات، والّتي تمنعُ تقديمَ بعضِ أجزاءِ الجملةِ على بعضِها الآخرِ، أمّا غيرُ المحفوظةِ فهي حالةُ الحركةِ، الّتي تُعطي

([1])ابن الأنباريّ، كمال الدّين أبو البركات، أسرار العربيّة، تح. بركات يوسف هبّود، ط1، دار الأرقم بن أبي الأرقم ، بيروت . لبنان، 1420 هـ . 1999م، ص130.

([2])العكبريّ، أبو البقاء عبد الله بن الحسين، اللّباب في علل البناء والإعراب، تح.غازي مختار طليمات، ط 1، دار الفكر، دمشق، 1422 هـ . 2001م،250/1.

([3]) ينظر:ابن يعيش، موفّق الدّين يعيش، شرح المفصّل، مكتبة المتنبيّ، القاهرة، د. ت، مج 1، 76/1. وينظر: الأنصاريّ، جمال الدّين بن هشام، مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب، تح. مازن المبارك . محمّد علي حمد الله، راجعه. سعيد الأفغانيّ، ط 1، دار الفكر، بيروت . لبنان، 1419هـ 1998م، ص464. وينظر:السّنهوريّ، علي بن عبد الله، شرح الآجروميّة في علم العربيّة، تح. محمّد خليل عبد العزيز شرف، ط1، دار السّلام، مصر . القاهرة، 1427هـ . 2006م، 378/1. وينظر: الأشمونيّ، نور الدّين علي بن محمد بن عيسى، شرح الأشموني على ألفيّة ابن مالك، قدّم له ووضع هوامشه حسن حمد، إشراف د.إميل بديع يعقوب، ط 1، دار الكتب العلميّة، بيروت – لبنان، 1419هـ– 1998م، 403/1. وينظر: الأشباه والنظائر في النّحو، 291/1.

([4])المبارك، مازن، نحو وعي لغويّ، ط4، دار البشائر، دمشق، 1424هـ . 2003م، ص72.

([5]) ينظر: أنيس، إبراهيم، من أسرار اللُّغة، ط8، مكتبة الأنجلو المصريّة، القاهرة . مصر، 2003م، ص254.

([6]) ينظر: نَحْوَ وَعْي لغويٍّ، ص72.

([7])النّجّار، لطيفة إبراهيم، دور البنية الصّرفيّة في وصف الظّاهرة النّحويّة وتعقيدها، ط 1، دار البشير، عمّان . الأردن، 1414هـ . 1994م، ص196.

حرّيّةَ التقديمِ والتّأخيرِ [1]. وبحقيقة لا يوجد تقديم مستقلّ ولا تأخير مستقلّ، بل هناكَ مجرى، والحركة هي أصل هذا التغيُّر.

وفي مُقَارَنَةٍ قَامَ بها المُسْتَشرِقُ "براجشتراسر" بينَ اللّغاتِ العربيّةِ والفرنسيّةِ والألمانيّةِ، وجدَ أنَّ« العربيّةَ متوسِّطَةٌ بَيْنَ النَّوعِينِ المذكُورَينِ مِنَ اللُّغاتِ، فقُيِّدَ فِيهَا ترتيبُ الكلماتِ في كثيرٍ منَ الحالاتِ، كتقديمِ الموصوفِ على الصِّفةِ، والمُضَافِ عَلَى المُضافِ إليهِ... إلى آخرِهِ. وهو اختياريٌّ في بعضِها، كتقديمِ الفَاعِلِ عَلَى الفعلِ» [2]، وَهو هُنَا يُخالِفُ جمهورَ النَّحويّينَ فِي عَدمِ جَوازِ تقديمِ الفَاعلِ عَلى فعلِهِ، كما صرّحَ ابنُ السَّرَّاجِ بذلِكَ، فقالَ: «والفاعِلُ لا يُقدَّمُ علي الفعلِ»[3].وقدْ أيّدَ الدّكتور مهدي المخزومِي في كتابِهِ "فِي النَّحوِ العربيِّ نقدٌ وتوجيهٌ" مَا ذَهبَ إليهِ "براجشتراسر"؛ فالجُملتانِ "طلعَ البدرُ" و "البدرُ طلعَ" فعليّتانِ، فاتَّفقَ مَعَ القدماءِ في الأولى، واختلَفَ معَهم في الأخرى، فهي اسميّةٌ عندَ القدماءِ، فعليّةٌ عندَه؛ فلم يطرأ تغييرٌ سوى تقديمِ المسندِ إليهِ، وهذا لا يغيّرُ مِنْ طبيعةِ الجملةِ، فهو قُدِّمَ للاهتمامِ بهِ، كَمَا يَرَى[4]. وأَظُنُّ أَنَّ رأيَهُ ابتعَدَ عنهُ الصّوابُ، لأسبابٍ عدّةٍ، منها:

أ. عودةُ الضّمائرِ، ومطابقتُها للفاعلِ المتقدّمِ، فلو صَحَّ مَا ذَهَبَ إليهِ لَصَحَّ أَنْ نقولَ: " الطّلابُ حضرَ"؛ لأنَّ الأَصلَ " حضرَ الطّلابُ ".

ب . عندما ندخلُ" إنّ "عَلى مِثْلِ هذهِ الجملِ، يَصِيرُ – كَمَا يَرَى– الفاعلُ المرفوعُ " اسمَ إنَّ "، وبذلِكَ يَنتَصِبُ الفاعِلُ، ويفقدُ الفعلُ فاعلَهُ.

ج . أنَّ ابنَ جنِّي مَيَّزَ بينَ الفاعلِ الّذي تبوّأ رتبةَ الفاعلِ، وبينَ الفاعلِ منْ حيثُ المعنى، فيقولُ: «الفاعلُ عندَ أهلِ العربيَّةِ ليسَ كلَّ منْ كانَ فاعلاً في المعنى، وأنَّ الفاعلَ عندَهم إنَّمَا هو كلُّ اسْمٍ ذكرْتَهُ بعدَ الفعلِ، وأَسْنَدْتَ ونسبْتَ ذلكَ الفعلَ إلى ذلكَ الاسمِ»[5].

واتَّجَهَ الدّكتورُ فاضلُ السّامرّائيّ بالنِّقاشِ اتّجاهاً آخرَ، فعدَّ هذا خلافاً في الأمورِ الاصطلاحيّةِ، وما ينبغي البحثُ فيهِ هو الخلافُ المعنويُّ بين هذينِ التّعبيرينِ، فتقديمُ الفاعلِ لا يكونُ إلاّ لغرضٍ، ليسَ الاهتمام به فقط، ومِنْ هذهِ الأغراضِ[6]:1. إزالةُ الوهمِ مِنْ ذهنِ المخاطبِ، وذلكَ أنّهُ قد يكونُ المُخَاطبُ يظنُّ أنَّ الذي حضرَ هو خالدٌ لا سعد، فتقدّمَ لهُ الفاعلُ؛ لإزالةِ هذا الوهمِ منْ ذهنهِ.

2. القصرُ والتّخصيصُ: أي تخصيص المسندِ إليهِ بالخبرِ الفعليِّ، فتقديمُ الفاعلِ " سعد" يقصرُ الحضورَ عليهِ دونَ غيرهِ، أمّا "حضرَ سعدٌ " يفيدُ أنَّ سعداً كان منَ الحاضرِينَ، و لا يمنعُ أنْ يكونَ غيرُهُ قدْ حضرَ.

3. لتعجيلِ المسرَّةِ، نحو:" الحبيبُ حضرَ، البركةُ حلّتْ "، أو لتعجيلِ المساءةِ، نحو: " السّفّاك حضرَ، المحذورُ وقعَ".

4. للتّعظيمِ، نحو: " المَلِكُ أعطاني الجائزةَ "، أو التّحقيرِ، نحو: " الحوذيُّ ضربَ خالداً ".

5. للتّعجُّبِ والغرابةِ، نحو: " المقعدُ مشى، والأخرسُ نطقَ ".

([1]) يُنظر: معلوف، د. سمير أحمد، حيويّة اللّغة بينَ الحقيقة والمجاز، منشورات اتّحاد الكتّاب العرب، 1996م، ص307.

([2]) براجشتراسر، التّطوّر النّحويّ للّغةِ العربيّةِ، أخرجه وصحّحه وعلّق عليه. رمضان عبد التّواب، ط 4، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1423هـ . 2003م، ص 134.

([3]) الأصول في النّحو، 222/2.

([4]) ينظر: المخزوميّ، د. مهدي، فِي النَّحوِ العربيِّ نقدٌ وتوجيهٌ، ط2، دار الرّائد العربيّ، بيروت . لبنان، 1406هـ . 1986م، ص42.

([5]) الخصائص، 185/1.

([6]) ينظر: السّامرّائيّ، فاضل صالح، معاني النّحو، ط3، دار الفكر، عمّان . المملكة الأردنيّة، 1429هـ . 2008م، 40/2 . 43.

6. تحقيقُ الأمرِ وإزالةُ الشّكِّ منْ ذهنِ المخاطَبِ، نحو: " محمّدٌ تكفّلَ بهذا الأمرِ" و " تكفّلَ محمّدٌ بهذا الأمرِ" ففي تقديمِ المسندِ إليهِ منَ التّحقيقِ والتّأكيدِ ما لا يخفى.

7. قصدُ الجنسِ، وهذا يكونُ في النّكراتِ، إذا تقدّمَتْ، نحو: "رجلٌ حضرَ"، وأمّا قولُكَ :" حضرنِي رجلٌ" فإنَّهُ يَحتَمِلُ الجِنسَ والواحدَ.

وجَعَلَ الدّكتورُ تمّام حسّان الرُّتبةَ مِنَ القرائنِ اللّفظيّةِ الّتي تُسْهِمُ مَعَ المعنويّةِ والحاليّةِ، في إنشاءِ العلاقاتِ بينَ المعانِي النّحويَّةِ، وهَذَا مَا أَسمَاهُ بالتّعليقِ [1]، الّذي عَدَّهُ «الفكرةَ المَركزيّةَ في النّحوِ العربيِّ، وأَنَّ فهمَهُ عَلَى وجْهِهِ كَافٍ وحدَهُ للقضَاءِ عَلَى خُرافةِ العملِ النَّحويِّ، والعواملِ النّحويَّةِ؛ لأنَّ التّعليقَ يحدِّدُ بواسطةِ القرائنِ معانيَ الأبوابِ في السّياقِ، ويفسِّرُ العلاقاتِ بينها على صورةٍ أوفى وأفضلَ وأكثرَ نفعاً في التَّحليلِ اللّغويِّ لهذِهِ المَعانِي الوَظيفيَّةِ النَّحويَّةِ»[2]. وأعتقِدُ أَنَّ دَعوى هدْمِ كلِّ مَا جاءَ بِهِ النّحويِّونَ منْ نظريَّةِ العاملِ لا يُمكِنُ القَبولُ بها؛ لأنَّ ذلكَ يوقعُ في اللّبسِ والتّقعيدِ أكثر ممّا في نظريَّةِ العاملِ، وقدْ دافعَ عنهَا عبّاس حسن، فقالَ:« والحقُّ أنَّ النّحاةَ أبرياءُ ممَّا اتُّهِمُوا بِهِ، بلْ أذكياءُ بارعون فيمَا قرّرُوهُ بشأْنِ نظريةِ العاملِ، فقدْ قامَتْ على أساسٍ يوافقُ خيرَ أسسِ التّربيةِ الحديثةِ لتعليمِ اللّغةِ وضبطِ قواعدِها وتيسيرِ استعمالِها»[3]. وتشتملُ القرائنُ اللّفظيّةُ عندَ د. تمّام حسّان على [4]:

–العلامة الإعرابيّة – الرّتبة –الصّيغة –المطابقة– الرّبط –التّضامّ– الأداة –النّغمة

وفي حديثِهِ عَنِ الرُّتبةِ تَوصَّلَ إلى نتائجَ، هي[5]:

1. الرّتبةُ قرينةٌ لفظيّةٌ، وعلاقةٌ بينَ جزأينِ مرتَّبَينِ من أجزاءِ السّياقِ، يدلُّ موقعُ كلٍّ منهُما مِنَ الآخرِ على معناهُ.

2. الرّتبةُ أكثرُ ورواداً معَ المبنيّاتِ منها معَ المعرباتِ، وأنَّ ورودَها مع الأدواتِ والظّروفِ من بين المبنيّاتِ أكثرُ اطّراداً منهُ معَ غيرِها.

3. الرّتبةُ بكونِها قرينةً لفظيّةً تخضعُ لمطالِبِ أمنِ اللّبسِ، وقَد يؤدّي ذلكَ إلى أَنْ تَنعَكِسَ الرّتبةُ بينَ الجزأينِ المرتّبينِ بها، ويكونُ ذلكَ أيضاً إذا كانتِ الرّتبةُ وعكسُها مناط معنيينِ، يتوقَّفُ أحدُهُما على الرّتبةِ، والآخرُ على عكسِها، نحو:

ما أمر جاء بك و أمر ما جاء بكالسّلامُ عليكم " تحيّة" و عليكم السّلامُ" ردُّ السّلامِ"

وفِي المنهجِ التّحويليِّ هُنَاكَ مجموعةٌ من الجوانبِ، يراها التّحويليُّونَ أصيلةً في الدّرسِ النّحويِّ عندَهم، ومنْهَا قواعدُ إعادةِ التّرتيبِ[6]،« فالتّقديمُ والتّأخيرُ مِنَ المسائلِ الهامّةِ التي يؤدّي فيها التّحويلُ دوراً أساسيّاً في توليدِ التّراكيبِ، مِنْ خلالِ تغيُّرِها مِنْ صورةٍ إلى أخرى، فينتجُ عَنْ ذلكَ تراكيبَ جديدةً مولَّدةً، تُغني اللّغةَ، وتزيدُ اتّساعَها»[7].

ويَبْدُو أنَّ فهمَ النّحويّينَ المُحدَثِينَ للرُّتْبَةِ ظَلَّ قريباً مِنْ فهمِ النّحويّينَ القدماءِ في الأغلب، معَ اختلافِ بعضِ الآراءِ، أو التّعبيرِ عنها بأسلوبٍ متطوّرٍ وفقاً للدّراساتِ الحديثةِ، إذْ تُمثِّلُ مع العلامةِ الإعرابيّةِ أهمَّ الأسسِ في تحديدِ الوظائفِ النّحويَّةِ في اللّغةِ العربيَّةِ، وذلكَ يقودُ إلى توضيحِ المعنى.

([1]) ينظر: حسان، تمّام، اللّغة العربيّة معناها و مبناها ، دار الثقافة ، الدار البيضاء، 1994م، ص188.

([2]) المرجع السّابق، ص189.

([3]) الهامش من كتاب النّحو الوافي للدّكتور عبّاس حسن، 73/1.

([4]) للتوسّع. اللّغة العربيّة معناها ومبناها، ص 191 . 230.

([5]) المرجع السابق، ص209.

([6]) ينظر:الرّاجحيّ، د.عبده، النّحو العربيّ والدّرس الحديث(بحث في المنهج)، دار النّهضة العربيّة، بيروت، 1979م، ص154.

([7]) ألبب، د. إبراهيم محمّد، ملامح التّوليد في التّراث اللّغويّ، مجلّة جامعة تشرين، مج 27، اللاذقيّة،ع1، 2005.

ثالثاً: دَوْرُ الرّتبَةِ النَّحْويَّةِ فِي تَوضِيحِ المَعنَى، وعلاقَةُ العَلامَةِ الإعرابيَّةِ فِي ذَلِكَ:

إنَّ الكلمَةَ تَحتَلُّ مَوقِعَاً مُنَاسِبَاً لِتأدَيةِ دوْرِهَا في الجُمْلَةَ، وهذا الموقعُ سُمِّيالرّتبةَ، ومِنَ المعروفِ أَنَّ هُنَاكَ ثلاثَ حالاتٍ –من حيثُ الترتيبُ– للكلمةِ في الجملةِ العربيّةِ، هي:

1. وجوبُ التّقديمِ 2. وجوبُ التّأخيرِ 3. جوازُ الأمرينِ

فالرُّتبةُ في الأمرينِ الأوّليينِ محفوظةٌ، تترتَّبُ فيهِمَا الكلماتُ في سلسلةٍ تفضِي كلُّ واحِدةٍ إلَى الأخرَى، فتدلُّ السّابقةُ عَلَى اللّاحقةِ، وتُكمِّلُ الثّانيةُ مَعْنَى الأُوْلَى، وهنَاكَ مَواطِنُ لَهَذا الوجوبِ في كُتُبِ النَّحْوِ، وَإنَّمَا الّذِي يعنِيْنَا هو المَواقعُ التي تتميّزُ فيهِ الكلمةُ بحريّةِ الرّتبةِ، والتي يَمْنَحُهَا غَرَضٌ معنويٌّ أو داعٍ بلاغيٌّ السّببَ في تجاوزِ الموقعِ، فما رتبتُهُ التّقديمُ يُمكِنُ أنْ يتأخَّرَ، وما رتبتُهُ التّأخيرُ يُمكِنُ أَنْ يَتقَدَّمَ، والجرجانيُّ في كتابِهِ " دلائل الإعجاز" يجعلُ التقديمَ على وجهَينِ:الأوّل: تقديم على نيَّةِ التّأخيرِ، وذلكَ في كلِّ شيءٍ أقررْتهُ معَ التَّقديمِ على حُكمِهِ الّذي كانَ عليهِ، كخبر المبتدأ إذا قدَّمْتهُ على المبتدأ، والمفعولِ إذا قدَّمْتهُ على الفاعلِ، مثلُ : " مُنطَلِقٌ زيدٌ "، و " ضربَ عمراً زيدٌ " .

الثَّاني: تقديم لا على نيَّةِ التّأخيرِ، ولكنْ على أنْ تنقُلَ الشَّيءَ عنْ حُكمٍ إلى حُكْمٍ، وتجعلُ لهُ باباً غيرَ بابِهِ، وإعراباً غيرَ إعرابِهِ، مثلُ: " ضربْتُ زيداً " ، و" زيدٌ ضربْتُهُ "[1].

مَعَ التّأكيدِ عَلَى أَنَّ هَذِهِ الرُّتبَةَ غيرَ المَحفُوظَةِ يُمْكِنُ أَيْضَاً أَنْ يُحافَظَ عَليَهَا عِنْدَ الخَوْفِ مِنَ اللَّبْسِ وفقدانِ القَرائِنِ التِي تُوضِّحُ المَعْنَى. كَمَا يُمكِنُ أَنْ تُهدَرَ الرّتبةُ وجوباً لأسبابٍ نحْويَّةٍ –كما في رتبةِ المبتدأِ وهي التّقديم، ورتبةُ الخبرِ وهي التّأخيرِ–في مسائلَ نجدُها في أبوابِ النّحوِ.

فالرّتبةُ هي جُزءٌ مِنْ مَجموعَةٍ تُسمَّى القرائنَ، وَهُنَاكَ صِلَةٌ وَثِيقَةٌ بَيْنَ العَلامَةِ الإعرابيّةِ والرّتبةِ وغيرِها منَ القرائنِ، فالاستِدلالُ بالعَلامَةِ ليسَ أَسَاسَاً ثَابِتَاً لَمْ يُحَدْ عَنهُ قَديمَاً أَو حَديثَاً، فعندَمَا تختَفي العلامةُ لا بُدَّ مِنَ الاعتِمَادِ عَلَى طُرُقٍ أُخْرَى، تُوصِلُنَا إلَى المَعنَى الصَّحيحِ، وإلَى الحَالَةِ الإعرَابيَّةِ للكلمةِ، وذلكَ تفكيرُ القدماءِ قبلَ المُحدَثينَ؛ فابنُ جنِّي يقولُ:« فقدْ تقولُ:" ضربَ يحيى بُشرى"، فَلا تَجِدُ هُنَاكَ إعراباً فاصِلاً، وَكَذلكَ نَحوهُ، قِيلَ: إذَا اتَّفَقَ مَا هذهِ سبيلُهُ، مِمَّا يَخفَى فِي اللّفظِ حالُهُ، أُلزِمَ الكلامُ مِنْ تقديمِ الفاعِلِ، وتأخيرِ المفعولِ، مَا يَقومُ مَقام بيانِ الإعرابِ، فإنْ كانَتْ هُنَاكَ دلالةٌ أُخرَى مِنْ قِبَل المعنى وقعَ التَّصرُّفُ فيهِ بالتّقديمِ والتّأخيرِ؛ نَحوَ : " أَكَلَ يحيى كُمَّثْرَى " لَكَ أَنْ تُقدِّمَ، وأَنْ تُؤخِّرَ كَيفَ شِئْتَ، وَكَذَلِكَ " ضربَتْ هذا هذه، وكلَّمَ هذهِ هذَا "، وَكَذَلِكَ إنْ وضحَ الغرضُ بالتَّثنيةِ أو الجمعِ جَازَ لَكَ التّصرّف؛ نَحوَ قَولِكَ : " أكرم اليَحْيَيان البُشْرِيَيْنِ ، وضرب البشريين اليحيَوْن "، وَكَذَلِكَ لَو أومأْتَ إلَى رجلٍ و فرسٍ، فقلْتَ : " كلّم هذا هذا، فلم يجبه"، لَجعلْتَ الفاعلَ و المفعولَ أَيّهما شِئْتَ؛ لأنَّ فِي الحالِ بياناً لمَا تعني. وَكَذلِكَ لَو قلْتَ:" ولدَتْ هذهِ هذهِ" مِنْ حيثُ كانَتْ حالُ الأمِّ مِنْ البنتِ معروفةً غيرَ منكورةٍ » [2]، ويَبدُو مِنْ هذَا النَّصِّ أنَّ ابنَ جنِّي يقرُّ بِأَنَّ العَلامَةَ قَدْ يَتعذّرُ ظهورُها، ولكنّه لا يقلّل منها، أو يدّعي أنَّ الكلامَ يُفْهمُ مِنْ غيرِهَا، بلْ يضعُ أُسُساً للتّعاملِ معَ أمثالِ ذلكَ، وضحَتْ منْ خلالِ:

1. إلزامِ الكلامِ مِنْ تقديمِ الفاعلِ، وتأخيرِ المفعولِ؛ أي المحافَظة على الرّتبةِ.

2. وإسنادِ الفعلِ إلَى فاعلِه يُبيّنُ المَعنَى؛ فـ" أكلَ يحيى كُمَّثرَى" دلالتُهُ المِعجَمِيَّةُ تقتضي أَنْ يُسندَ الفعلُ إلَى " يحيى"وليسَ إلَى " كُمَّثرَى"؛ لأنَّهُ لا يُقْبَلُ عَقْلاً غيرُ هذا .

([1]) ينظر: دلائل الإعجاز، ص94.

([2]) الخصائص، 36/1.

3. والمطابقةِ بينَ الفعلِ والفاعلِ، وابنُ جنّي طابقَ بينَهُمَا فِي التّذكيرِ والتّأنيثِ؛ " ضربَتْ هذا هذهِ، و كلّم هذهِ هذا"،فالفعلُ فِي الأولى اتّصلَتْ بهِ تاءُ التّأنيثِ للدّلالةِ علَى أَنَّ الفاعلَ مُؤنَّثٌ، فيكونُ اسمُ الإشارةِ "هذهِ"، وفي الثّانيةِ"هذَا". 4. ومِنْ خِلالِ دلالَةِ العلامةِ الفرعيَّةِ إِنْ لمْ تَظهرِ العلامةُ الإعرابيّةُ الأصليّةُ؛ كَمَا فِي التّثنيةِ وَ الجمعِ.

5. والموقفِ الّذي يُقَالُ بِهِ الكلامُ، والّذي يُعرَفُ مِنَ المقامِ يَدُلُّ عَلَى المَعنَى، وهي قَرينةٌ حاليّةٌ، وبيّنها ابنُ جِنّي بقولِهِ: "فحالُ الأمّ مِنَ البنتِ معروفةٌ ".

وابنُ يعيش فِي شرحِهِ للمفصّلِ يَجعلُ ظهورَ المعنى بالقرائنِ سبَبَاً لِجوازِ التّقديمِ والتّأخيرِ عندَ تَعَذُّرِ ظهورِ العَلامَاتِ، يقولُ:« أَلا تَرَى أَنَّكَ لَو قُلْتَ: "ضَرَبَ زيد عمرو" بالسّكونِ مِنْ غَيرِ إعرابٍ لَمْ يُعلَمِ الفاعل منَ المفعولِ، ولَو اقتصرَ فِي البيانِ عَلَى حفظِ المرتبةِ، فيُعلَمُ الفاعلُ بتقدُّمِهِ، والمفعولُ بتأخُّرِهِ لَضَاقَ المذهبُ، ولَمْ يُوجَدْ مِنَ الاتِّساعِ بالتَّقديمِ والتَّأخيرِ مَا يُوجَدُ بوجودِ الإعرابِ؛ أَلا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ: "ضَربَ زيد عمرواً"، وَأَكرمَ أَخَاكَ أبوكَ، فيُعلَمُ الفاعلُ برفعِهِ، والمفعولُ بنصبِهِ، سواء تقدّمَ أو تأخَّرَ. فَإِنْ قِيلَ: فأنتَ تقولُ: ضَرَبَ هذَا هذَا، وَأكرمَ عيسى موسى، وَتقتَصِرُ فِي البيانِ على المرتبةِ؛ قِيلَ: هذَا شيءٌ قادَتْ إليهِ الضّرورةُ هنَا لتعذُّرِ ظهورِ الإعرابِ فيهمَا، ولَو ظهرَ الإعرابُ فيهما أو في أحدِهما، أو وجدَتْ قرينةٌ معنويّةٌ أو لفظيّةٌ جَازَ الاتّساعُ بالتّقديمِ والتّأخيرِ، نَحوَ: ضربَ عيسى زيدٌ، فظهورُ الرّفعِ فِي "زيد" عرّفَكَ أَنَّ عيسى مفعولٌ، ولَمْ يظهرْ فيهِ الإعرابُ، وكذلِكَ لَو قيلَ: "أَكلَ كمّثرى عيسى"، جَازَ تقديمُ المفعولِ لظهورِ المعنى؛ لسبق الخاطر إلى أنَّ الكمثّرى مأكولٌ، وكَذلكَ لَو ثنّيْتَهما أو نعتهما أو أحدهما، جَازَ التّقديمُ و التّأخيرُ، فتقولُ: ضَربَ الموسيان العيسيين، وضربَ عيسى الكريم موسى، فحينئذٍ يَجوزُ التّقديمُ والتّأخيرُ في ذلكَ كلِّهِ؛ لِظهورِ المعنى بِالقرائِنِ»[1]، و كذلكَ قولُهُ : « إنَّ قرائنَ الأحوالِ قدْ تُغنِي عَنِ اللّفظِ»[2].

فالرّتبةُ منَ القرائِنِ التِي تُساعِدُ فِي إيضاحِ المَعنَى، فَلَها أهمّيةٌ لا يُمكِنُ إطلاقاً التقليلُ مِنَهَا، وَيَكُونُ لَهَا الأثَرُ البالغُ، والعاملُ الأساسُ فِي تعدُّدِ المعاني ووجوهِ البلاغةِ، فإذا قلنا :

اشترى زيدٌ هديَّةً لصديقِهِ–هديَّةً اشترى زيدٌ لصديقِهِ–لصديقِهِ اشترى زيدٌ هديَّةً– زيدٌ اشترى لصديقِهِ هديَّةً

فالجملُ السّابقةُ كلُّها تدلُّ على فكرةٍ مشتَركةٍ تجمعُ بينَها، ولكنَّها مُتفاوتَةُ الدّلالةُ، وذلكَ للتّغييرِ في ترتيبِ عناصرِ الجملةِ، الّذي يولِّدُ تغييراً في المعنى، فالترابطُ المتينُ في الجملةِ، ووضْعُ الكلمةِ في موضعِهَا المناسبِ في الجملةِ مِنْ أهمِّ أسسِ البلاغةِ والبيانِ، وكثيرٌ منَ الكلماتِ لو تقدّمَتْ عَن موضِعِها، أو تَأخَّرَتْ عنهُ لَفَسَدَ المَعنَى، أو شُوِّهَ جمالُهُ ورونقُهُ، ويتَّضِحُ ذَلَكَ مِنَ الأمثلةِ الآتيةِ:قالَ تَعالَى: ﴿**إِنْ يمسسْكم قَرْحٌ فقدْ مسَّ القومَ قَرْحٌ مثلُهُ** ﴾[3]، فهنا قُدِّمَ المفعول ﴿**القومَ**﴾عَلَى الفَاعِلِ﴿**قَرْحٌ**﴾للاهتمامِ والعنايةِ؛ فالآيةُ نزلَتْ فَي معركةِ أحدٍ التي أصابَ المسلمينَ فِيهَا أذى شَديدٌ، فقدّمَ القومَ؛ لأنَّ إصابةَ هؤلاءِ بأعيانِهِم هو الّذي يواسي المسلمينَ، ويُخفِّفُ عَنهُم الحزنَ [4].

ومن أسبابِ التّقديمِ والتّأخيرِ تعظيمُ الأمرِ؛ ومنْ ذلكَ قولُهُ تَعَالَى: ﴿**والذينَ هم على صلاتهم يُحافظون** ﴾[5]، فتقديمُ الجار والمجرورِ هنا لا يُفيدُ القصرَ، وذلكَ لأنَّ المحافظةَ لا تقتصرُ على الصّلاةِ، بل هي لعمومِ الفرائضِ، ولكنَّهُ قدَّمَ الصَّلاةَ لتعظيمِ أمرِهَا[6].

([1]) شرح المفصّل، مج1، 72/1.

([2]) المصدر السّابق، مج1، 125/1.

([3]) سورة آل عمران، الآية (140).

([4]) ينظر: معاني النّحو، 48/2.

([5]) سورة المعارج، الآية (34).

([6]) ينظر: معاني النّحو،92/3.

وعِندَمَا يَكُونُ التّقديمُ والتّأخيرُ سبباً في إخلالِ المعنى، يُمتَنَعُ، ويُعمدُ إلى المُحافَظَةِ على الرتبةِ، يقولُ جبر ضومط: « فإذا راعيْتَ هذهِ الأغراضَ المحافظةَ على حُسنِ الرّصفِ والفاصلةِ، فقدِّمْ مَا شِئْتَ و أَخِّرْ مَا شِئْتَ، عَلَى شرطِ أَلاّ يَقعَ التباسٌ فِي الجملةِ ولا تعقيدٌ؛ أَمَّا الالتباسُ، فلا يسوغُ بوجهٍ مِنَ الوجوهِ، ولذلِكَ لا يصحُّ في جملةِ " لو اشتريْت لك بدرهم لحماً تأكلينه " تأخيرُ الجار والمجرورِ الأوّل، وتقديمُ الثّاني عليه، ولا في جملةِ: ﴿**وجاءَمِنْ أقصى المدينة رجلٌ يسعى**﴾[1] أنْ تُؤخّرَ المجرور أصلاً؛ لأنَّ التّأخيرَ يؤدّي في الحالينِ إلى الإلباسِ»[2].

فالعلاقةُ بينَ الرّتبةِ النّحويّةِ والمعنى علاقةٌ متينةٌ، ويكونُ السّياقُ هو الأساسَ في ترتيبِ الجملةِ، ولتوضيحِ ذلكَ سَأعرِضُ آيتينِ مِنْ سورتينِ مختلفتينِ، والفرقُ بينهما هو التّقديمُ والتّأخيرُ، فأمَّا الآيةُ الأولى فقولُهُ تَعَالَى: ﴿**وجاءَ رجلٌ من أقصى المدينةِ يسعى** ﴾[3]. وأمّا الآيةُ الثّانيةُ فقولُهُ تعالى: ﴿**وجاءَ مِنْ أقصى المدينة رجلٌ يسعى** ﴾[4]، ففي الآيةِ الأولى قدّمَ الفاعلَ :﴿**رجلٌ**﴾على﴿ **مِنْ أقصى المدينة** ﴾فَجَاءَتْ عَلَى الأصلِ؛ لأنَّهُ ليسَ هناكَ ما يستدعي مجيئُها عَلَى غيرِ الأصلِ، فالمرادُ أنَّ موسى جاءَهُ مَنْ لا يعرفُهُ، مِنْ مكانٍ لمْ يكنْ مجاوراً لمكانِهِ، و يحتَمِلُ أنْ يكونَ معنى الآيةِ أنَّ مسْكَنَ الرَّجلِ كانَ في أقصى المدينةِ، فالجار والمجرور معلّقانِ بصفة لرجل. وفي الآيةِ الثّانيةِ أَخَّرَ الفاعلَ عنِ الجار والمجرور؛ فبيانُ المسافةِ التي جاءَ منها الرّجلُ هو الأهمُّ في هذا الموطنِ، فهو قدْ جاءَ منْ مكانٍ بعيدٍ إلى مجتمعِ النَّاسِ؛ وَلَهذا قُدِّمَ الجار والمجرور، وتعلَّقَ بالفعلِ:﴿**جاءَ**﴾[5].

وممَّا يمنعُ التّقديمَ والتّأخيرَ الخوفُ من اللّبسِ، ويبيّنُ ذلكَ الدّكتور فاضل السّامرّائيّ بقولِهِ: «ومِنْ ذلكَ أَنْ يكونَ كلٌّ منَ المبتدأ والخبرِ معرفتينِ أو نكرتينِ، وليسَ ثمَّةَ قرينةٌ تُميِّزُ أحدَهما منَ الآخرِ؛ نحو: "أخوكَ إبراهيمُ" فإنّكَ أخبرْتَ عنْ أخيكَ بأنّهُ إبراهيمُ، و لا يصحُّ أنْ تقدِّمَ "إبراهيم"، فتقول: " إبراهيمُ أخوكَ " على جعْلِ " إبراهيم " خبراً مُقدَّماً؛ لأنَّ المعنى سيلتَبِسُ، فإنْ لم يلتبسِ المَعنَى جَازَ، نحوَ قولِهِ: كلامُ النّبيينَ الهداة كلامُنا "، إذْ مِنَ الواضحِ أنَّ المُرادَ تشبيهُ كلامِهِم بكلامِ النّبيّينَ الهداةِ، وليسَ العكس، فـ " كلامُ النّبيّينَ" خبرٌ مُقدَّمٌ»[6].

فالتّقديمُ والتّأخيرُ ذو أثرٍ فِي المَعنَى الذي يتغيَّرُ تِبعَاً للتّغييرِ فِي مواقعِ الكلمةِ، فلكلِّ جُملةٍ مَعنى تختلفُ عَنِ الأخرى، وربَّمَا يكونُ التّقديمُ والتّأخيرُ لضربٍ منَ التّوسُّعِ في الكلامِ، كما في الشّعرِ ومراعاةِ الأسجاعِ؛ فإنَّ الشّاعرَ قد يعسرُ عليهِ وضْعُ الكلماتِ بحسبِ أهمّيتِها في الكلامِ، وقدْ يضطرُّهُ الوزنُ والقافيةُ إلى التّقديمِ والتّأخيرِ لإقامتِها، وكذلكَ الأمرُ في السّجعِ؛ فَإِنَّكَ قَدْ تَضطرُّ إلى تقديمِ كلمةٍ على غيرِها مراعاةً للسّجعِ [7]. فالكلماتُ إذا ائتلفت فإنَّ ائتلافها لا يُضيّع اختلافها، وإذا تشابهت عادتْ فتباينَت، وإذا التقَتْ تفرّدَتْ، وإذا انفردَتْ أو تشابهَتْ كانَ لها شأن.

([1]) سورة يس، الآية (20).

([2]) ضومط، جبر ميخائيل، الخواطر الحسان في المعاني والبيان، لم تذكر على الكتاب دار النّشر، ولا البلد، ولا التّاريخ، ص 65.

([3]) سورة القصص، الآية (20).

([4]) سورة يس، الآية (20).

([5]) السّامرّائيّ، محمّد فاضل صالح، دراسة المتشابه اللّفظيّ مِنْ آي التّنزيل في كتاب ملاك التّأويل، ط 1، دار عمّار، عمّان . الأردن، 1426 هـ . 2006م، ص164.

([6]) السّامرّائيّ، فاضل صالح، الجملة العربيّة تأليفها وأقسامها، ط 3، دار الفكر ناشرون، عمّان . الأردن، 1430هـ . 2009م، ص56.

([7]) ينظر: الجملة العربيّة تأليفها وأقسامها، ص 48.

رابعاً: القيمةُ المعنويّةُ لتغييرِ آخرِ الكلمةِ:

الجانبُ الذي يريدُ هذا المبحثُ توضيحَهُ هو الجانبُ المعنويُّ مِن تغييرِ آخرِ الكلمةِ، ومَا لَهُ مِن ارتِبَاطٍ وثيقٍ بإظهَارِ المعاني المختلفةِ للتّعبيرِ، وارتباطِ ذلكَ بالتّوجيهِ الإعرابيِّ والرّتبةِ النّحويّةِ؛ لإظهارِ أهمّيّتِهِ، فهو يدخلُ في صميمِ حياةِ النّاسِ منْ خلالِ إيصالِ المعاني التي يفكّرونَ بها عنْ طريقِ هذا التّغييرِ. وقبلَ ذَلَكَ لا بُدَّ من التّنبيهِ على أنَّ التّوجيهَ الإعرابيَّ يمكنُ إرجاعُهُ إلى أسبابٍ مُتعدّدةٍ، مِنْهَا:

1. احتمالُ السّياقِ لغير معنى، فالسياقُ هو الّذي يُحدِّدُ اللغة، وهو الذي يفرزُ الدلالة الصوتيّة والصرفيّة والنحويّة. فَكُلُّ مُعرِبٍ يريدُ الوصولَ بالإعرابِ إلى المعنى الذي يتوافقُ والمقتضيات الأخرى، فتوجيهُ الإعرابِ يكونُ لمعنى يُرادُ أو غايةٍ تُقصَدُ.

2. اختلافُ المدارسِ النّحويّةِ وتباينُ وجهاتِ نظرِ تابعيها حولَ كثيرٍ مِن أصولِ النّحوِ وتطبيقاتِها، والاختلافُ في أصلِ القاعدةِ النّحويّةِ؛ وذلكَ أنَّ الإعرابَ هو وجهٌ تطبيقيٌّ للدّرسِ النّحويَّ، فما كانَ منْ خلافٍ تقعيديٍّ بينَ النّحويّينَ حولَ ظاهرةٍ منَ الظّواهرِ فإنّهُ – و لاشكَّ – سيؤثّرُ في التّوجيهِ الإعرابيِّ، وهذا كثيرٌ جدّاً، وأمثلتُهُ لا تُعدُّ، كما نجدُ ذلكَ في كتابِ " الإنصاف في مسائلِ الخلاف بينَ النّحويّينَ البصريّينَ والكوفيّينَ" لابنِ الأنباريِّ، الذي تتبّعَ أصولَ مسائلِ الخلافِ بينَ مدرستَي الكوفةِ والبصرةِ، وما تمتازُ بهِ كلُّ مدرسةٍ عنِ الأخرى من أصولٍ، ومِنْ ثمَّ اختلافُ تطبيقاتِهما على المسائلِ الإعرابيّةِ.

3. خفاءُ الحركةِ الإعرابيّةِ على الكلمةِ، إمّا لبنائِها أو لتعذُّرِ ظهورِها، وحينَها يتحتَّمُ الانتقالُ منَ التّركيبِ إلى دلالةِ السّياقِ و القرائنِ الأخرى، وهو ما عرَفْناهُ باسمِ تضافرِ القرائنِ.

4 . الاشتراكُ في دلالةِ بعضِ الألفاظِ ، وخاصّةً في بعضِ الصّيغِ و حروفِ المعاني، ممّا يجعلها تحتملُ أكثرَ منْ توجيهٍ إعرابيٍّ، فكلمة ﴿**كلالةً**﴾من قوله تعالى: ﴿**وإن كانَ رجلٌ يُورثُكلالةً**.... ﴾[1]أُعربَتْ حالاً منَ الضّميرِ في:﴿**يورث**﴾، والكلالةُ على هذا اسمٌ للميّتِ الذي لم يترُكْ ولداً ولا والداً، وقيلَ: الكلالةُ اسمٌ للمالِ الموروثِ؛ فعلى هذا يُنْتَصَبُ﴿**كلالة**﴾ على المفعولِ الثّاني لـ ﴿**يُورَثُ**﴾، كما تقولُ وَرِثَ زيدٌ مالاً، وقيل : الكلالةُ اسمٌ للورثةِ الذين ليسَ فيهم ولدٌ و لا وَالدٌ؛ فعلى هذا لا وجهَ لهذا الكلامِ على القراءةِ المشهورةِ؛ لأنَّهُ لا ناصبَ لهُ[2].

5. الخلفيّاتُ المسبقةُ التي يصطحبُها المُعرِبُ معَهُ قبل الإعراب؛ فتكونُ مؤثِّرةً في توجيهِهِ.

6. ما فطرَ اللهُ النّاسَ عليهِ منْ تنوّعٍ للمداركِ، واختلافٍ في التّفكيرِ، فتفاوتُ العقولِ في الإدراكِ أمرٌ مقرّرٌ في بداهةِ التّفكيرِ، وآثارُهُ واضحةٌ في العلومِ المختلفةِ.

وتظهرُ القيمةُ المعنويّةُ للتّغييرِ في أنّهُ يتدخَّلُ في مناحٍ متعدّدةٍ من المعاني التي يدلُّ عليها التّركيبُ، والتي تُبنى عليها أحكامٌ مُتنوّعةٌ ناتجةٌ عن ذلكَ التّغييرِ، وفق النّقاطِ الآتيةِ:

أ . فهم الأحكام الشّرعيّة، واستنباط الفتاوى:

عبرَ تاريخِ الفقهِ الطّويلِ نجدُ أنَّ كثيراً منْ الأحكامِ الشّرعيّةِ اسْتُنبِطَتْ من النّصوصِ على أساسِ تغييرِ آخرِ الكلمةِ، وهذه الأحكامُ تتنوّعُ تبعاً للتّغييرِ، ومِنْ ذلكَ أنَّ ابنَ هشامٍ ذَكَرَ فِي المغني أَنَّ الرَّشيدَ كَتَبَ ليلةً إِلَى القاضي أبي يوسُف يسألُهُ عَنْ قولِ القائلِ: فإنْ ترفُقي يا هند فالرّفق أيمن وإنْ تَخْرَقي يا هند فالخَرق أشأمُ

فأنت طلاق والطّلاقُ عزيمة ثلاث، ومن يَخرُقْ أعقُّ، وأظلمُ

([1]) سورة النّساء، الآية (12).

([2]) ينظر: التّبيان في إعراب القرآن، 1/261-262.

فَقَالَ مَاذا يلزمُهُ إذا رفعَ الثلاثَ، وإذا نصبَهَا ؟ قالَ أبو يوسفَ : فقلْتُ : هذهِ مسألةٌ نحْويّةٌ فقهيّة، ولا آمَنُ الخطأَ إنْ قلْتُ فيْهَا برأيي، فأتيْتُ الكسائِيَّ، وهو في فراشِهِ، فسألْتُهُ، فقالَ: إنْ رفعَ ثلاثاً طلقت واحدة؛ لأنَّهُ قالَ: " أنتِ طلاقٌ " ثمَّ أخبرَ أنَّ الطّلاقَ التّامَّ ثلاثٌ، وإنْ نصبَها طُلِّقَتْ ثلاثاً؛ لأنَّ معنَاهُ أنتِ طالقٌ ثلاث، وما بينَهما جملةٌ مُعترِضَةٌ، فكتبَ بذلكَ إلى الرّشيدِ [1]. فَقَدْ بَانَ لَنا مِنْ ذلكَ كيفَ أنّ تغييرَ آخرِ الكلماتِ كانَ لهُ أثرٌ في علمِ العقيدةِ وفي فهمِ المعاني الشّرعيّةِ الفقهيَّةِ، وذلكَ مِمَّا يَخلُقُ سعةً للنّاسِ في أَخْذِ الأحكامِ، وعدم التّضييقِ عليهم بحُكْمٍ واحِدٍ.

ب . تحديدُ غرضِ المتكلِّمِ[2]:

يَسْعَى المتكلِّمُ إلى غايةٍ منشودةٍ يهدفُ إليها منْ التّركيبِ، ويُعَدُّ تغييرُ آخرِ الكلمةِ أوضحَ مَا يميّزُ أغراضَ المتكلِّمِ، وما يبغيهِ من معانٍ، فقدْ يحصلُ في التركيبِ – مثلاً –التباسٌ في كلمتينِ، يمكنُ أنْ يكونَ كلٌّ منهما فاعلاً أو مفعولاً، وكثيرةٌ هي أمثلةُ ذلكَ؛ منها قولُ القائلِ: "سَمِعَ زيد خالد "، فإنّنا نجدُ أنَّ كلاً من الاسمينِ يصلحانِ لذلكَ، فتكونُ العلامةُ الحلَّ الأنسبَ، والفرقَ الأيسرَ لمعرفةِ غرضِ المتكلّمِ، فنقول: "سَمِعَ زَيدٌ خَالداً" أو "سَمِعَ خالداً زيدٌ "، أو نحرمُ التّركيبَ حريّةَ تنقُّلِ بعضِ كلماتِهِ، فيفقد خصائصَ معنويَّةً، لا توجَدُ في التزامِ الرّتبةِ.

ج . حملُ اللفظِ على المعنى[3]:

قَدْ يكونُ تغييرُ آخرِ الكلمةِ سَبباً لحمْلِ اللفظِ عَلَى المَعنَى، وذلكَ مثلُ قولِ اللهِ تَعَالَى: ﴿**وأنفقوا من ما رزقناكم من قبل أن يأتي أحدكم الموتُ فيقولَ ربِّ لولا أخّرْتني إلى أجلٍ قريبٍ فأصّدّقَ وأكنْ من الصالحِين** ﴾[4]، فقدْ قرأَ أبو عمرو﴿**فأصّدّقَ وأكونَ منَ الصّالحين** ﴾، ويكونُ قدْ حملَهُ عَلَى لفظِ ﴿**فأصّدّقَ**﴾لظهورِهِ في اللفظِ ، وقربِهِ ممّا لا لفظَ لهُ في الحالِ، وقرأ الباقونَ ﴿**وأكنْ**﴾[5]، فعُطِفَ الفعلُ ﴿**أكنْ**﴾المجزومُ على﴿**أصّدّقَ**﴾المنصوب، وهو عطفٌ على المعنى، ويبيّنُ ذلكَ الدّكتور فاضل السّامرّائيّ «بأنَّ المعطوفَ عليهِ يُرادُ بهِ السّببُ، والمعطوفُ لا يُرادُ بهِ السّببُ؛ فإنَّ﴿**أصّدّقَ**﴾منصوبٌ بعدَ فاءِ السّببِ، وأمّا المعطوفُ فليسَ على تقديرِ الفاءِ، ولو أرادَ السّببَ لنصبَ، ولكنَّه جُزِمَ ؛ لأنَّهُ جوابُ الطّلبِ، نظيرُ قولِنا: " هل تدلُّني على بيتِكَ أزرْكَ " كأنَّهُ قالَ: " إنْ تدلّني على بيتِكَ أزرْكَ "، فجمعَ بينَ معنيَي التّعليلِ والشّرطِ»[6].

د ـ إظهار المعاني الدّقيقة، وتعدّدِها باختلافِ التّراكيبِ:

لِعلاماتِ الإعرابِ صِلةٌ وثيقةٌ وقويَّةٌ بإظهارِ المَعانِي الدَّقيقةِ والأغراضِ والرّغباتِ، الّتي تَتفاوَتُ، وتَتَنَوَّعُ، والّذي يُسْهِمُ في الإفصاحِ عنهَا هو التّنوُّعُ في التّعبيرِ، ورائدُ ذلكَ هو علاماتُ الإعرابِ، فعَنْ طريقِ العلاماتِ الإعرابيَّةِ يُمكِنُ للمتكلِّمِ أَنْ يُوضِّحَ المعنَى، الّذي يُمْكِنُ أَنْ يتعدّدَ نتيجةَ تغييرٍ في علامةِ الكلمةِ؛ فكلُّ تركيبٍ قَدْ يحملُ تغييراً لبعضِ كلماتِهِ، يكونُ سبباً مباشراً في فهمِ المعنَى الدّقيقِ لكلِّ تركيبٍ، ومِنْ ذلكَ مَا وردَ فِي قولِهِ تَعَالَى: ﴿**ومَنْ يتوكّلْ على اللهِ**

([1]) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ص65.

([2]) ينظر:السّعدي، د.عبد القادر عبد الرّحمن، القيمةُ المعنويَّةُ لتغييرِ الحركةِ في آخرِ الكلمةِ، مجلّة الأحمديّة، العدد السّادس، جمادى الأولى، 1421هـ ، ص272.

([3]) ينظر: القيمةُ المعنويَّةُ لتغييرِ الحركةِ في آخرِ الكلمةِ، ص 277.

([4]) سورة المنافقون، الآية (10).

([5]) ينظر:أبو زرعة، محمّد بن زنجلة، حجّة القراءات، تح. سعيد الأفغاني، ط 3، مؤسّسة الرّسالة، بيروت، 1402هـ . 1982م، ص710 . 711.

([6]) معاني النّحو، 231/3 . 232.

فهو حسبُهُ إنَّ اللهَ بالغٌ أمره قدْ جعلَ اللهُ لكلِّ شيءٍ قدْراً ﴾[1]. فقد وردَتْ فيها القراءاتُ الآتيةُ : _ ﴿**إنَّ اللهَ بالغٌ أمرَه**﴾برفعِ﴿**بالغٌ**﴾معَ التّنوينِ ونصبِ﴿**أمرَه**﴾[2]. _﴿**إنَّ اللهَ بالغٌ أمرَه**﴾برفعِ﴿**بالغُ**﴾منْ غيرِ تنوينٍ وجرِّ﴿**أمرِه**﴾[3] _ ﴿**إنَّ اللهَ بالغٌ أمرَهُ**﴾برفعِ﴿**بالغٌ** ﴾معَ التّنوينِ ورفعِ﴿**أمرُه**﴾[4].

_﴿**إنَّ اللهَ بالغٌ أمرَه**﴾بنصبِ﴿**بالغاً**﴾معَ التّنوينِ ورفعِ﴿**أمرُه**﴾[5].

فعَلَى القراءةِ الأولى والثّانيةِ يكونُ ﴿**بالغ** ﴾خبرَ﴿إنَّ﴾، والمعنى عَلَى القراءتينِ : إنَّ اللهَ منفذُ الأمرِ الّذي يريدُهُ، ومُنفِذُ حكمِهِ في خلقِهِ، لا يفوتُهُ مرادٌ، ولا يُعجِزُهُ مطلوبٌ، وعَلَى هذَا يَكونُ الأمرُ صفةً للهِ[6].

وعَلَى القراءةِ الثالثةِ يكونُ ﴿**بالغٌ**﴾أيضاً خبرَ﴿إنَّ﴾، ويكونُ ﴿**أمرُه**﴾فاعلاً لـ ﴿**بالغ**﴾، والمعنى أنّ أمرَ اللهِ لا بدَّ منْ أنْ يتحقَّقَ وينفذَ، وحينئذٍ يكونُ البلوغُ منْ صفةِ الأمرِ [7]. وعلى القراءةِ الرّابعةِ يكونُ ﴿**بالغاً**﴾حالاً و ﴿**أمرُه**﴾فاعلاً لهُ، وتكونُ جملةُ:﴿**قدْ جعلَ اللهُ لكلِّ شيءٍ قدْراً**﴾خبرَ﴿إنَّ﴾، والمعنى أنَّ اللهَ قَدْ جعلَ لكلِّ شيءٍ قدراً مُحدَّداً، في حالِ أنَّ أمرَهُ نافذٌ وواقعٌ لا محالة. فالاختلافُ الدّقيقُ في المعنى لهذهِ التّراكيبِ في الآيةِ لمْ يتّضحْ إلاّ منْ خلالِ التّغييرِ الذي جرى على آخرِ كلمةِ ﴿**بالغ** ﴾و﴿**أمره**﴾.

ولا يقتَصِرُ دَورُ العلامةِ عَلَى مَا سَبَقَ فحسبُ، بَلْ يُعتَمَدُ عَلَيهَا أَيضاً فِي الدّلالةِ عَلَى قوّةِ المَعنى، فقدْ تَحمِلُ الجُملةُ معنيينِ أحدُهما أقوى مِنَ الآخرِ فيما يُرادُ، وتتّضِحُ دلالةُ المَعنَى الأقوى منْ خلالِ اختلافِ آخرِ الكلمةِ، والأمثلةُ الآتيةُ تبيّنُ ذلكَ، ومنها قولُهُ تعالى:﴿**هل أتاكَ حديثُ ضيفِإبراهيمَ المُكرَمِينَ إذْ دخلُوا عليه فقالوا سلاماً قالَ سلامٌ قومٌ مُنكَرون**﴾[8]، فأيُّ التّحيّةِ كانَتْ أقْوى؟ لقدْ جاءَتْ بالأولَى منصوبةً عَلَى أَنَّهَا مفعولٌ مُطلقٌ لفعلٍ مقدَّرٍ: سلّموا سلاماً، وجاءَتِ الثّانيةُ مرفوعةً عَلَى أَنَّهَا مبتدأٌ، وخبرُهُ مقدّرٌ؛ أي: سلامٌ عليكم، فالمنصوبُ كانتِ الجملةُ معَهُ فعليّةً، والمرفوعُ كانَتْ الجملةُ معَهُ اسميّةً، والجملةُ الاسميّةُ تدلُّ على الثّبوتِ والاستقرارِ، والجملةُ الفعليّةُ تدلُّ على التّجدُّدِ و الحدوثِ، وما دلَّ على الثّباتِ والاستقرارِ أقوى على إثباتِ الشّيء ممّا دلَّ على التّجدُّدِ و الحدوثِ، وبهذا يكونُ إبراهيمُ –عليهِ السّلامُ– قدْ ردَّ تحيّةَ الملائكةِ بأقوى ممّا بدَؤُوهُ بها، لأنَّ المطلوبَ أنْ تكونَ التَّحيَّةُ أقوى منَ البدْءِ بها [9]، لقولِهِ تعالى: ﴿**وإذاحُيّيتُم بتحيّةٍ فحيُّوا بأحسنَ منها أو رُدُّوها**﴾[10].

---

(1) سورة الطّلاق، الآية(3).

(2) قراءة غير حفص. حجّة القِراءات، ص712.

(3) قراءة حفص عن عاصم . المصدر السّابق، ص712.

(4) قراءة ابن أبي عبلة وداود بن أبي هند و أبو عمرو. الحلبي، أحمد بن يوسف، الدّر المصون في علوم الكتاب المكنون، تح .د.أحمد محمد الخراط، ج10،دار القلم،دمشق، ص 344 . 345.

(5) قراءة المفضّل.المصدر السّابق،ص 344 . 345.

(6) ينظر: القيمةُ المعنويَّةُ لتغييرِ الحركةِ في آخرِ الكلمةِ، مجلّة الأحمديّة، ص 275.

(7) المرجع السّابق، ص275.

(8) سورة الذّاريات، الآية (24 . 25).

(9) ينظر: التّعبير القرآنيّ، ص33.

(10) سورة النّساء، الآية (86).

كما تشاركُ العلامةُ الإعرابيّةُ في تمييزِ صحَّةِ المعنى منْ فسادِهِ؛ فيمكنُ للكلمةِ أنْ تُنْطَقَ بشكلٍ، فتعطيَ معنىً صحيحاً، وإذا نُطِقَتْ على صيغةٍ أخرى، يمكنُ أن تحملَ معنىً فاسداً، لا يمكنُ قبولُهُ، أو الرّضى بحدوثِهِ، والأمثلةُ على ذلكَ كثيرةٌ، منها: تعليقُ سيبويهِ على بيتِ امرئ القيس[1]:

فلو أنَّ مَا أسْعَى لأدْنَى معيشةٍ كفانِي ولمْ أطلبْ قليلٌ مِنَ المالِ

بقوله:« إنَّمَا رفَعَ؛ لأنَّهُ لمْ يجعلِ القليلَ مَطلُوباً ، وإنَّمَا كَانَ المَطلُوبُ عندَهُ المُلْكَ، وجعلَ القليلَ كافياً، ولو لم يُرِدْ ذلكَ، ونصبَ؛ فَسَدَ المعنى» [2]،« فقولُه " قليلٌ" قدْ ارتفعَ "بكفاني"، ولم يجزْ أنْ يُعمِلَ الفعل الثّاني؛ وهو قولُهُ : "ولمْ أطلبْ" في " قليل"، وينصبُهُ بهِ؛ لأنَّهُ لوْ فعلَ هذَا فسدَ معنى البيتِ » [3]، فالشّاعر لا يطلبُ قليلاً، كي ينصبَ كلمةَ " قليل" ، وإنَّمَا غايتُهُ أكبرُ بكثيرٍ؛ إنَّها مِلْكُ أبيهِ الضّائعُ.

ومَا يُقوّي هَذَا المعنى الرّواياتُ الّتي وردَتْ في أسبابِ نشوءِ النَّحوِ، وتمثّلَتْ في نوعٍ منَ اللّحنِ ذِيْ صبغةٍ شنيعةٍ لعلاقتِهِ بالقرآنِ، أو إثارتِهِ للهزءِ والسّخريةِ، بما نشأ عنهُ من خللٍ في العلاماتِ، وتحريفٍ في المعاني عنَ المقصودِ، بحيثُ لا يُفهَمُ مِنَ اللّفظِ معنىً أصلاً، أو يُفهمُ منهُ غيرُ مَا أرادَهُا المتكلّمُ، ومِنْ هذهِ الرّواياتِ ما رواهُ القرطبيُّ عَنْ ابنِ أبي مليكةَ، أَنَّ أعرابيّاً قدِمَ فِي زمانِ عمرَ بنِ الخطابِ ﷺ، فقالَ: مَنْ يُقرئُنِي مِمّا أُنزلَ على محمّدٍ ﷺ ؟ قالَ: فأقرأَهُ رجلٌ براءةَ –هي سورةٌ مِنَ القرآنِ– ومِنْهَا: ﴿**أنَّ اللهَ بريءٌ مِنَ المشركينَ ورسولُهُ** ﴾[4]، بجرِّ ﴿رسولِهِ﴾، فقالَ الأعرابيُّ: أوقَد بَرِيءَ اللهُ مِن رسولِهِ ؟ فإنْ يكنْ كذلِكَ، فأنا أبرأُ منْهُ، فبلغَ عمرَ مقالةُ الأعرابيِّ فدعاهُ، فقالَ: يا أعرابيُّ، أتبرأُ منْ رسولِ اللهِﷺ؟ فقالَ: يا أميرَ المؤمنينَ، إنِّي قدمْتُ المدينةَ، ولا عِلْمَ لي بالقرآنِ –فروى لهُ الحادثةَ– فقالَ عمرُ: ليسَ هكَذَا يا أعرابيُّ، قالَ: فكيفَ هيَ يا أميرَ المؤمنينَ؟ قالَ: ﴿**رسولُهُ**﴾، فقال الأعرابيُّ: وأنا أبرأُ ممَّنْ تبرَّأَ اللهُ ورسولُهُ منهُ، فأمرَ عمرُ بنُ الخطابِ ﷺ أَلاّ يُقرِئَ النّاسَ إلاّ عالِمٌ باللّغةِ» [5]، فالرّوايةُ تُوضّحُ بِمَا لا يدَعُ مَجَالاً للشّكِّ أَنَّ المَعنَى الخاطِئَ الّذي فهمَهُ الأعرابيُّ كانَ نتيجةَ استبدالِ علامةٍ بأخرى في النّطقِ، وقدْ وردَ في قولِهِ ﴿**رسولُهُ**﴾ قراءتانِ صحيحتانِ، فَعَلَى قراءةِ الرّفعِ يكونُ لَفْظُ﴿**رسولُهُ**﴾مَعطُوفاً عَلَى الضّميرِ فِي﴿**بريء**﴾ أو خبرَ مبتدأٍ محذوفٍ، والتّقديرُ " ورسولُهُ بريءٌ ". وعلى قراءةِ النّصْبِ يكونُ ﴿**رسولَهُ**﴾ عطفاً على اسمِ إنَّ. وأمّا قراءةُ ﴿**رسولِهِ**﴾بالجرِّ فيكونُ معطوفاً على المشركينَ، ويكونُ المعنى: إنَّ اللهَ بريءٌ منَ المشركينَ ومنْ رسولِهِ، وهذا معنى فاسدٌ، لا يمكنُ قبولُهِ؛ لأنَّهُ يُؤدِّي إلى الكفْرِ [6]، فلو قَرأَ الأعَرابيُّ بالرّفعِ أو النَّصبِ مَا اعترضَ عليهِ أحدٌ، ولكنَّ الاعتراضَ تمثَّلَ عِندَمَا قَرَأَ الأَعَرَابِيُّ بِالجَرِّ الّذي قَلَبَ المَعنَى.وسيبويهِ في(الكتابِ) –وهو أقدمُ ما وصلَ إلينا– كانَ يُرجِّحُ وجهاً إعرابيّاً على آخرَ، وعلَّةُ التَّرجيحُ عائدٌ إلى المعنى، وما يُريدهُ المُتكلِّمُ، فالإعرابُ هو المُبينُ عنِ هذا المُرادِ، والمُوضِّحُ للغاياتِ، والكاشفُ عنِ المعنى، ومِنْ ذلكَ سؤالُهُ الخليلَ عَنْ قولِهِ:" إنْ تأتني فتحدثَني أحدِّثْك"، "وإنْ تأتني وتُحدّثَني أحدّثْكَ"، فقالَ: هذا يجوزُ، والجزمُ الوجه. ووجهُ نصبِهِ على أنّهُ حملَ الآخر على الاسمِ، كأنّهُ أرادَ إنْ يكن إتيانٌ فحديث أُحدثْكَ، فلمّا قبُحَ أنْ يردَ الفعل على الاسمِ نوى

([1])امرؤ القيس، الدّيوان، ص145.

([2]) الكتاب، 79/1.

([3]) السّيرافي، شرح أبيات سيبويه، تح.محمّد هاشم، ج1، ط1، دار الجيل، بيروت، 1416هـ . 1996م، 169/1.

([4]) سورة التوبة، الآية (3).﴿وأذانٌ من اللهِ ورسولِهِ إلى الناسِ يومَ الحجِّ الأكبرِ أنَّ اللهَ بريءٌ مِنَ المشركينَ ورسولُهُ فإنْ تُبتُم فهو خيرٌ لكم وإن تولّيتم فاعلموا أنّكم غيرُ مُعجِزي الله وبشِّرِ الذينَ كفروا بعذابٍ أليمٍ﴾.

([5]) القرطبيّ، أبو عبد الله محمّد، الجامع لأحكام القرآن، دار الكتب العلميّة، بيروت - لبنان، 1413هـ . 1993م، مج1، 20/1.

([6]) ينظر: التّبيان في إعراب القرآن،471/1.

أن؛ لأنَّ الفعلَ معها اسم. وإنّما كانَ الجزم الوجه لأنّه إذا نصبَ كانَ المعنى معنى الجزم فيما أراد من الحديثِ، فلمّا كان ذلكَ كان أن يحمل على الذي عمل فيما يليه أولى؛ وكرهوا أن يتخطّوا به من بابه إلى آخر إذا كانَ يريد شيئاً واحداً[1].

الاستنتاجات والتوصيات:

I.الإعرابُ ليسَ زخرفاً لتزيينِ الكلامِ، بل هو إبانة عن المعاني، والحركات الإعرابيّة من أوضحِ مظاهره.

II. التّرتيبُ السّياقيُّ للكلماتِ في الرُّتبةِ المحفوظَةِ يُراعى في نظامِ اللّغةِ؛ فهي تخصُّ النّحو، لأنَّ الخللَ يجعلُ التَّركيبَ مُختَلاً.

III. إنَّ لعلاماتِ الإعرابِ ولتغيُّرِها الأهمّيّةَ في قيادةِ التّوجيهِ المعنويِّ لكثيرٍ من الآياتِ القرآنيّةِ، والأبياتِ الشّعريّةِ، والألفاظِ الاعتياديّةِ، وَلهَا المَشَاركَةَ في توضِيحِ المعانِي والدّلالةِ عليها.

IV. قد تَنْفِردُ العلامةُ بهذا الدّورِ، وقدْ تُسهِمُ في ذلكَ معَ غيرِها منَ القرائنِ التَي هي معينٌ في الحفاظِ على المعنى وإيضاحِهِ وإبعادِ الغموضِ عنهُ.

المصادر والمراجع

-القرآن الكريم.

1 - الأشمونيّ، نور الدّين علي بن محمد بن عيسى، *شرح الأشموني على ألفيّة ابن مالك* ، قدّم له ووضع هوامشه حسن حمد، إشراف د. إميل بديع يعقوب، ط1، دار الكتب العلميّة، بيروت- لبنان، 1419هـ- 1998م.

2 - ألبب، د. إبراهيم محمّد، *ملامح التّوليد في التّراث اللّغويّ* ، مجلّة جامعة تشرين، مج 27، اللاذقيّة،ع1، 2005.

3 - ابن الأنباريّ، كمال الدّين أبو البركات، *أسرار العربيّة*، تح. بركات يوسف هبّود، ط 1، دار الأرقم بن أبي الأرقم ، بيروت . لبنان، 1420 هـ . 1999م.

4 - الأنصاريّ، جمال الدّين بن هشام، *مغني اللّبيب عَنْ كتب الأعاريب*، تح. مازن المبارك . محمّد علي حمد الله، راجعه. سعيد الأفغانِيّ، ط1، دار الفكر، بيروت . لبنان، 1419هـ 1998م.

5 - أنيس، إبراهيم، *من أسرار اللُّغة*، ط8، مكتبة الأنجلو المصريّة، القاهرة . مصر، 2003م

6 - براجشتراسر، *التّطوّر النّحويّ للّغةِ العربيّةِ*، أخرجه وصحّحه وعلّق عليه. رمضان عبد التّواب، ط 4، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1423هـ . 2003م.

7 - الجرجانيّ، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرّحمن، *الجمل في النّحو* ، ط1، دار الكتب العلميّة، بيروت – لبنان، 1410 هـ . 1990م.

8 - الجرجانيّ، عبد القاهر بن عبد الرّحمن، *دلائل الإعجاز* ، اعتنى به. علي محمّد زينو، ط 1، مؤسسة الرّسالة ناشرون، بيروت . لبنان، 1426هـ . 2005م.

9 - ابن جنّي، أبو الفتح عثمان، *الخصائص*، ط4، الهيئة المصريّة للكتاب، د.ت.

([1]) ينظر: الكتاب، 88/3.

10 -حسان، تمّام، *اللّغة العربيّة معناها و مبناها*، دار الثقافة ، الدار البيضاء، 1994م.

11 -حسن، عبّاس، *النّحو الوافي*، ط14، المعارف، القاهرة، د. ت.

12 -الحلبي، أحمد بن يوسف، *الدّر المصون في علوم الكتاب المكنون*، تح .د. أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق.

13 -الرّاجحيّ، د.عبده، *النّحو العربيّ والدّرس الحديث(بحث في المنهج)* ، دار النّهضة العربيّة، بيروت، 1979م.

14 -الزّجَّاج، أبو إسحاق إبراهيم، *معاني القرآن وإعرابه*، ط1، عالم الكتب، بيروت، 1408هـ . 1988م

15 -الزّجاجيّ، أبو القاسم، *الإيضاح في علل النّحو* ، تح . مازن المبارك، ط 6، دار النفائس، بيروت . لبنان، 1416هـ . 1996م.

16 -أبو زرعة، محمّد بن زنجلة، *حجّة القراءات*، تح. سعيد الأفغاني، ط3، مؤسّسة الرّسالة، بيروت، 1402هـ . 1982م.

17 -الزّركشيّ، بدر الدّين محمّد بن عبد اللّه، *البُرهان في علوم القرآن* ، تح. محمّد أبو الفضل إبراهيم، ط 2، دار المعرفة، بيروت . لبنان، 1391هـ . 1972م.

18 -السّامرّائيّ، فاضل صالح، *الجملة العربيّة تأليفها وأقسامها* ، ط3، دار الفكر ناشرون، عمّان . الأردن، 1430هـ . 2009م.

19 -السّامرّائيّ ، فاضل صالح، *معاني النّحو*، ط3، دار الفكر، عمّان – المملكة الأردنيّة، 1429هـ 2008م.

20 -السّامرّائيّ، محمّد فاضل صالح، *دراسة المتشابه اللّفظيّ مِنْ آي التّنزيل في كتاب ملاك التّأويل*، ط1، دار عمّار، عمّان . الأردن، 1426 هـ . 2006م.

21 -ابن السرّاج، أبو بكر محمّد بن سهل، *الأصول في النّحو*، تح .عبد الحسين الفتلي، ط4، مؤسّسة الرّسالة ناشرون، بيروت . لبنان، 1420هـ .1999م.

22 -السّعدي، د. عبد القادر عبد الرّحمن، *القيمةُ المعنويَّةُ لتغييرِ الحركةِ في آخرِ الكلمةِ* ، مجلّة الأحمديّة، العدد السّادس، جمادى الأولى، 1421هـ.

23 -السّنهوريّ، علي بن عبد الله، *شرح الآجروميّة في علم العربيّة* ، تح. محمّد خليل عبد العزيز شرف، ط 1، دار السّلام، مصر . القاهرة، 1427هـ . 2006م.

24 -سيبويه، عمرو بن عثمان، *الكتاب*، تح. عبد السلام هارون، د.ط، عالم الكتب، بيروت، د.ت.

25 -السّيرافي، *شرح أبيات سيبويه*، تح. محمّد هاشم، ط1، دار الجيل، بيروت، 1416هـ . 1996م.

26 -السّيوطي، جلال الدّين، *الأشباه والنظائر في النّحو* ، تح. عبد القادر الفاضلي، ط 1، المكتبة العصريّة، صيدا . بيروت، 1420هـ . 1999م.

27 -ضومط، جبر ميخائيل، *الخواطر الحسان في المعاني والبيان*، لم تذكر على الكتاب دار النّشر، ولا البلد، ولا التّاريخ.

28 -العكبريّ، أبو البقاء عبد الله بن الحسين، *إملاء ما منّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن*، تح. إبراهيم عطوة عوض، ط2، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبيّ، مصر، 1389هـ . 1969م.

29 -العُكبريّ، أبو البقاء عبد الله بن الحسين، *التّبيان في إعراب القرآن*، تح. مكتب البحوث والدّراسات، دار الفكر، بيروت . لبنان، 1421هـ . 2001م.

30 -العكبريّ، أبو البقاء عبد الله بن الحسين، *اللّباب في علل البناء والإعراب* ، تح. غازي مختار طليمات، ط1، دار الفكر، دمشق، 1422هـ . 2001م.

31 -العكبريّ، أبو البقاء عبد الله بن الحسين، *مسائل خلافيّة في النحو* ، ط1، دار المأمون للتُّراث، دمشق، 1429هـ . 2008م.

32 -ابن فارس، أحمد، *الصّاحبيّ*، تح. السيّد أحمد صقر، د.ط، دار إحياء الكتب العربيّة، القاهرة، د.ت.

33 -الفاكهي، عبد اللّه بن أحمد، *شرح كتاب الحدود* ، تح .المتولّي رمضان أحمد الدّميريّ، ط 2، مكتبة وهبة، القاهرة . مصر .

34 -الفرّاء، أبو زكريّا يحيى بن زياد، *معاني القرآن*، تح. أحمد يوسف النّجاتي محمّد علي النّجار. عبد الفتّاح إسماعيل الشلبيّ، ط1، دار المصريّة للتّأليف والتّرجمة، مصر، د.ت.

35 -الفيروز آبادي، محمّد بن يعقوب، *القاموس المحيط*، بإشراف: محمّد نعيم العرقسوسيّ، مؤسّسة الرسالة، بيروت – لبنان، 1426هـ – 2005م.

36 -القرطبيّ، أبو عبد الله محمّد، *الجامع لأحكام القرآن* ، دار الكتب العلميّة، بيروت - لبنان، 1413هـ . 1993م.

37 -القيسيّ، مكّيّ بن أبي طالب، *مشكل إعراب القرآن*، تح.ياسين محمّد السّواس، ط 2، دار المأمون للتّراث، دمشق، د.ت.

38 -المبارك، مازن، *نحو وعي لغويّ*، ط4، دار البشائر، دمشق، 1424هـ . 2003م.

39 -المبرّد، أبو العبّاس، *المقتضب*، تح. محمّد عبد الخالق عضيمة، ط 3، لجنة إحياء التّراث الإسلاميّ، القاهرة، 1415 هـ . 1994م.

40 -ابن مجاهد، أحمدبنموسى، *كتاب السّبعة في القراءات*، تح. شوقي ضيف، ط2، القاهرة، 1980م.

41 -المخزوميّ، د. مهدي، *فِي النَّحوِ العربيِّ نقدٌ وتوجيهٌ* ، ط2، دار الرّائد العربيّ، بيروت . لبنان، 1406هـ . 1986م.

42 -امرؤ القيس، ابن حجر الكنديّ، *الدّيوان*، دار صادر، بيروت، 1421هـ . 2000م.

43 -معلوف، د. سمير أحمد، *حيويّة اللّغة بينَ الحقيقة والمجاز*، منشورات اتّحاد الكتّاب العرب، 1996م.

44 -ابن منظور، محمّد بن المكرَّم، *لسان العرب*، ط3، دار صادر، بيروت، 1414هـ.

45 -النّحاس، أحمد بن محمّد، *معاني القرآن*، تح. محمد علي الصّابونيّ، ط1، جامعة أمّ القرى، مكّة المكرّمة، 1409 هـ.

46 -النّجّار، لطيفة إبراهيم، *دور البنية الصّرفيّة في وصف الظّاهرة النّحويّة وتعقيدها* ، ط1، دار البشير، عمّان الأردن، 1414هـ . 1994م.

47 -ابن يعيش، موفّق الدّين يعيش، *شرح المفصّل*، مكتبة المتنبيّ، القاهرة، د. ت.